رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

عدد جميع حديث الجامع الصحيح

للبخاري

رحمه الله ونفعنا به آمين

لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن حمّويه بن أحمد بن يوسف
ابن أعين الحمّويي السرخسي
ت ٣٨١ هـ

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع
لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد
الرياض

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

عدد جميع حديث الجامع الصحيح
للبخاري
رحمه الله ورفعنا به آمين

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للناشر ، فلا يجوز نشر أي
جزء من هذا الكتاب ، أو تخزينه أو تسجيله بأية وسيلة ،
أو تصويره أو ترجمته دون موافقة خطية مُسبقة من الناشر .

الطبعة الأولى
١٤٣١ هـ = ٢٠١٠ م

ح مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، ١٤٣١ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الحموي ، عبد الله بن أحمد بن حموية
عدد جميع حديث الجامع الصحيح للبخاري./ عبد الله بن
أحمد بن حموية الحموي، أحمد فارس السلوم - الرياض ،
١٤٣٠هـ
٦٨ ص ١٧×٢٤ سم
ردمك : ٩-٢٠-٨٠٢٨-٦٠٣-٩٧٨
١- الحديث الصحيح ٢- الحديث - الكتب الستة
أ. السلوم . أحمد فارس (محقق) ب. العنوان
ديوي ١ر٢٣٥ ١٤٣٠/٣٧٦١

رقم الإيداع : ١٤٣٠/٣٧٦١
ردمك : ٩-٢٠-٨٠٢٨-٦٠٣-٩٧٨

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع
هاتف : ٤١١٤٥٣٥ - ٤١١٣٣٥٠
فاكس ٤١١٢٩٣٢ - ص.ب ٣٢٨١
الرياض الرمز البريدي ١١٤٧١

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

عدد جميع حديث الجامع الصحيح للبخاري

رحمه الله ونفعنا به آمين

لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن حمّويه بن أحمد بن يوسف
ابن أعين الحمّويي السرخسي
ت ٣٨١ هـ

راوي صحيح البخاري عن الفربري عن البخاري رحمهم الله تعالى

تحقيق

الدكتور أحمد بن فارس السلوم
عفا الله عنه وعن والديه ومشايخه وجميع المسلمين

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع
لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد
الرياض

بسم الله الرحمن الرحيم

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الواحد، والصلاة والسلام على النبي الخاتم، وعلى آله وصحبه والتابعين، وعلى تابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإنَّ عنايةَ العلماءِ بصحيح البخاري فائقة جدًّا، إذ قل كتابٌ مِنْ وَضْعِ البشر نال ما نال الجامع الصحيح من الحفظ والعناية، والضبط والاشتغال، فلا يُحصى رواته، ولا السامعون له، ولا تعد الكتب المصنفة عليه؛ ضبطا وشرحا وصيانة وتفقها، حتى صنف الناس في تراجم أبوابه، وسير رجاله، وأخبار رواته، وحتى صنفوا في عدد أحاديثه، وهذا من عجيب ما أولى الله هذا الديوان السامي، وهو كذلك قصة مشرقة من جهود المسلمين في حفظ سنة نبيهم صلى الله عليه وسلم، فبحقٍّ يحقُّ لنا أن نفتخر بعلم حديثنا.

وهذه الرسالة التي بين يديك إحدى صور اعتنائهم بهذا الجامع الصحيح، فقد ضبط مؤلفها أحاديث كل كتاب من كتب الجامع الصحيح بإحصائها وعدها، فهل بعد هذا الضبط من ضبط؟.

عادة المصنفين في علوم الحديث أن يذكروا عدة أحاديث الجامع الصحيح في النوع الأول من أنواع علوم الحديث، ألا وهو: الصحيح، فهي مسألة مطروقة، والكلام فيها مشهور، وليست هي من فضول العلم الذي لا فضل فيه، فقد

اعتنى علماؤنا بعدِّ أحاديث الكتب والمصنفات، على التفصيل أحيانا وعلى الإجمال أخرى، فمثلا: عدوا مسند الإمام أحمد إجمالا وتفصيلا.

فقالوا في الإجمال إنه ثلاثون ألفا، وقيل أربعون ألفا.

قال الحافظ المديني: ولو وجدنا فراغا لعددناه إنشاء الله تعالى [١].

وأما على التفصيل فقد عدوا أحاديث مسند بني هاشم ومسند أهل البيت ومسند عائشة ومسند النساء..إلى آخره، وعدوا صحابته وصحابياته، واختلف عد الحافظين أبي موسى المديني، وأبي الخير الجزري في ذلك[٢]، وكذلك اختلف عد الشيخ أحمد شاكر معهم.

قال الحافظ الذهبي: فلو عده بعض الأصحاب لأفاد، ولا يسهل عده إلا بالمكرر وبالمعاد، وأما عدده بلا مكرر فيصعب، ولا ينضبط تحرير ذلك أهـ[٣].

وليس المسند بفرد في هذا الباب، فقد عدوا كتبا أخرى سواه، ومن أحسن ما وقفت عليه في هذا الباب عد الإمام الذهبي أحاديث الموطأ، عن طريق إحصاء ما لكل شيخ للإمام مالك من أحاديث، وأودع ذلك في سير أعلام النبلاء(٨/ ٤٩).

فصحيح البخاري – لعمري – أولى بمثل هذه العناية، وأحق بها.

---

(١) خصائص مسند أحمد (ص٢٣).

(٢) ختم مسند الإمام أحمد (ص٣١).

(٣) ختم مسند الإمام أحمد (ص٣٠).

هذا، وقد مر عد أحاديث الجامع بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: اعتُمد فيها على عد الشيخ أبي محمد الحَمُّوِيّ، صاحب هذا الجزء، ومن هذا الجزء أُخِذ عده.

وقد بلغت العدة عنده (٧٢٧٥)حديثًا، وقد نقل عده من هذه الرسالة الشيخ النووي في شرح البخاري، ثم الحافظ ابن حجر في هدي الساري، لكنه تعقبه في كثير من ذلك، ثم البدر العيني في عمدة القاري مسلما له بذلك.

المرحلة الثانية: اعتُمد فيها على عد الحافظ ابن حجر في هدي الساري، فإنّ للحافظ عدا ثانيا في فتح الباري، أودعه خواتم الكتب، لم يشتهر ولم يذع، وقد بلغت العدة عنده (٧٣٩٧) حديثًا.

المرحلة الثالثة: عدُّ العبد الضعيف صاحب القلم، فإنه عَدَّ أحاديث الكتاب حديثًا حديثًا.

وقد بلغت العدة معي (٧٣١٩) حديثًا.

وتزيد العدة في رواية أبي ذر حديثين، لأن الرواية عنده في موضعين علقهما البخاري بقوله فيهما: قال فلان؛ وردت على الوصل، إذ وقع عنده: قال لي...، وهذا موصول كما لا يخفى، فالعدة على رواية أبي ذر: (٧٣٢١) حديثًا.

وتزيد نسخة الصاغاناني حديثًا واحدًا، سقط من كل نسخ البخاري، واستدركه العلامة الصاغاني من نسخة الفربري التي بخطه، إذْ وجده ملحقا

بالهامش بخطه، وهو في كتاب العلم، وسيأتي ذكره، فتكون العدة في نسخة الصاغاني (٧٣٢٢) حديثًا، والله أعلم.

وسترى في هذا الجزء اللطيف شرحًا لهذه المراحل كلها.

أسأل الله العظيم أن يجزيَ الإمام البخاري خير الجزاء، وأن يجعل ذلك في ميزان حسناته وحسنات رواته وقرائه والمشتغلين به إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين.

وكتب: أحمد بن فارس السلوم

عفا الله عنه وعن والديه ومشايخه وجميع المسلمين

في مدينة حفر الباطن، صيف عام ١٤٢٨هـ.

راوي صحيح البخاري الشيخ المسند الـحَمُّوِيّ

هو عبدالله بن أحمد بن حَمُّوَيه بن أحمد بن يوسف بن أعين، أبو محمد السرخسي.

وينسب إلى جده حَمُّوَيه فيقال فيه: الحَمُّوِيّ.

وحَمُّوَيه معدول عن محمد بلسان الفرس.

وهي بحاء مهملة مفتوحة بعدها ميم مضمومة مشددة بعدها واو ساكنة بعدها ياء مفتوحة بعدها هاء ساكنة (حَمُّوَيه).

ومن ختمه بتاء التأنيث فقد وهم[1].

هذا هو المشهور في ضبطه، وبعضهم يجريه مجرى راهويه ونفطويه، فيكون فيه وجهان.

قال القاضي عياض: والعجم يقولون كل هذا بضم ما قبل الواو، مثل علويه وحَمُّويه، والعرب بفتح الواو فتقول علُّوَيْه وحَمُّوَيه..[2].

قلت: إلا أن المحدثين يكرهون ختم هذه الألفاظ بـ(وَيْه) لما يقال من أن ويه اسم للشيطان.

---

(١) النصيح لابن رشيد (ص٢٩).

(٢) المشارق (١/ ٢٢٧).

وقد نُسب أبو محمد إلى جده هذا فقيل فيه: الـحَمُّوِيِّ، بياءين، بفتح الحاء وضم الميم مشددة، بعدها واو ساكنة، ثم ياء خفيفة بعدها ياء أخرى.

وربما كتب في بعض المصادر: الحموي بياء واحدة، فهذا تصحيف اجتنبه.

قال ابن رشيد: وجرت عادة المحدثين أن يقولوا في النسب إليه الـحَمُّوِيِ بياء مخففة وأخرى ساكنة ينوون به الوقف، وكان الأصل حمويي بيائي النسب، ولو عُرب هذا الاسم التعريب القياسي لأدغم وقيل فيه: حَمِّيَّة، وكان ينسب إليه حَمِّيًّا بتشديد الميم، وحمويًّا على طريقة مرمِي.

وقد أخطأ من قال في النسب إليه حمويا بتخفيف الميم لأن تلك نسبة إلى حماة وليس منها أهـ[1].

قلت: وربما نسبه بعضهم إلى جده الأعلى أعين، فيقال: الأعيني، كما نقله ابن رشيد عن ابن الجوزي.

ويقال فيه السَّرَخْسِيّ أيضا، وهي نسبة إلى مدينة سرخس، بفتحتين فسكون، وهي مدينة من مدن خراسان العظيمة، وهذا الضبط هو الأعرف عند التقي ابن الصلاح.

قال: وعليه بني البيت الذي أنشدنا:

إلا سرخس فإنها موفورة ما دام آل دغول في أكنافها

---

(١) النصيح (ص٣١).

وفيها وجه آخر أخف: وهو بإسكان الراء وفتح الخاء، وهو تقييد ابن السمعاني.

قلت: وكنيته كما ذكرت أبو محمد، إلا أنني رأيت في بعض المجاميع تكنيته بأبي بكر السرخسي، فقد يكون ذلك وهما، أو أن الرجل له كنيتان، والله أعلم.

ولد أبو محمد سنة ثلاث وتسعين ومائتين (٢٩٣)، وتوفي في ذي الحجة لليلتين بقيتا منه، سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة (٣٨١) عن نحو ثمان وثمانين سنة (٨٨).

أصل أبي محمد من سَرَخْس، وكان خطيبها، ثم نزل بوشنج وهراة، وله رحلة حصل فيها سماعات مهمة، سيأتي ذكرها.

وأول ما ارتحل كان له من العمر نحو ثلاث وعشرين سنة (٢٣).

قال السمعاني: رحل إلى بلاد ما وراء النهر وسمع بفربر أبا عبدالله محمد بن يوسف الفربري راوية الصحيح، وبسمرقند أبا عمران عيسى بن عمر السمرقندي راوي الدارمي، وبخرشكت أبا إسحق إبراهيم بن خزيم الشاشي راوي مسند عبد بن حميد وغيرهم أهـ.

فهذه الرحلة بدأت قبل سنة ٣١٦، فقد ثبت سماعه للصحيح من الفربري في هذه السنة كما ذكره ابن نقطة وغيره من الأثبات[1].

---

(١) التقييد (ص٦٣).

قال أبو ذر الهروي: قرأت عليه، ثقة، صاحب أصول حسان أهـ[١].

روايته للكتب:

قد روى أبو محمد الحَمُّوِيّ أربعة دواوين من دواوين السنة المشهورة اتصلت روايتها للعلماء من طريقه:

الأول: كتاب الجامع الصحيح للبخاري سمعه بفربر سنة ٣١٦ من محمد بن يوسف الفربري عن البخاري.

الثاني والثالث: مسند عبد بن حميد، وتفسير عبد بن حميد، سمعهما بعد هذا التاريخ (في سنة ٣١٨) بخرشكت من أبي إسحق إبراهيم بن خزيم الشاشي برواية هذا عن عبد بن حميد.

الرابع: مسند الدارمي وهو المشهور بسنن الدارمي، سمعه بسمرقند من أبي عمران عيسى[٢] بن عمر بن عباس السمرقندي.

---

(١) التقييد (ص٦٤).

(٢) في التقييد (١/ ٦٣) نقلا عن الأنساب للسمعاني: عباس بن عمر، وهكذا هو في النسخة المطبوعة من الأنساب، وهو تصحيف قديم فيما يظهر.

قال الذهبي في السير (١٤/ ٤٨٧): إبراهيم بن خزيم بن قمير بن خاقان، المحدث الصدوق، أبو إسحاق الشاشي، المروزي الاصل.

سمع من عبد بن حميد تفسيره و مسنده في سنة تسعة وأربعين ومائتين، وحدث بهما، وطال عمره.

حدث عنه: أبو حاتم بن حبان، وعبد الله بن أحمد بن حَمُّوَيَه السرخسي، وغيرهما.

قلت: وقد حَصَّلَ عنه هذه السماعات كلها شيخ الإسلام ومسند الوقت: أبو الحسن، عبدالرحمن بن محمد بن المظفر بن محمد بن داود بن أحمد بن معاذ الداوودي البوشنجي، المولود سنة ٣٧٤، والمتوفى سنة ٤٦٧.

وقد تفرد في الدنيا بعلو ذلك عن الحَمُّوِيّ.

مؤلفاته:

ليس لأبي محمد إلا هذا الجزء في عدد أحاديث البخاري.

قال الذهبي: له جزء مفرد، عد فيه أبواب الصحيح وما في كل باب من الاحاديث فأورد ذلك الشيخ محيي الدين النواوي في أول شرحه لصحيح البخاري أهـ[1].

وسماع ابن حَمُّوَيه منه بالشاش مدينة من مدائن الترك وكان ذلك في سنة ثماني عشرة وثلاث مئة في شعبان، ولم تبلغنا وفاة ابن خزيم ولا شئ من سيرته.

وهو في عداد الثقات، ومن أبناء التسعين، رحمه الله.

ثم قال: عيسى بن عمر بن العباس بن حمزة بن عمرو بن أعين، المحدث الصدوق، أبو عمران السمرقندي، صاحب أبي محمد الدارمي، وراوي مسنده عنه، شيخ مقبول، لا نعلم شيئا من أمره.

حدث عنه: أبو الحسن محمد بن عبدالله الكاغدي، وعبد الله بن أحمد بن حَمُّوَيه السرخسي، ولا أعلم متى توفي، إلا أنه كان حيا في قرب سنة عشرين وثلاث مئة بسمرقند، فهو والشاشي إنما عرفا وشهرا بالكتابين اللذين سمعناهما، وكانا متعاصرين بما وراء النهر، فهما من طبقة الفربري، ووفياتهم متقاربة، والله أعلم.

(١) السير (١٦/ ٤٩٢).

وقال في تاريخ الإسلام: وله جزء مفيد عد فيه أبواب الصحيح، وعد ما في كل كتاب من الأحاديث، فأورد ذلك الشيخ محيي الدين في مقدمة ما شرح من الصحيح أهـ.

وقف
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

التعريف بهذه الرسالة

رسالة الحَمُّوِيّ هذه أول جهد علمي مُعتبرٍ ومحفوظ لعد أحاديث صحيح البخاري فيما أعلم، ثم تبعه الحافظ الكبير أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي في كتابه: جواب المتعنت، فاعتمد عدَّ الحَمُّوِيّ ورواه من طريقه، كما ستراه في النسخة (أ) التي هي جزء من هذا الكتاب.

ثم إن الحفاظ جروا على هذا مسلمين به، ومعتمدين عليه، كالتقي ابن الصلاح، حيث قال في مقدمته: وجملة ما في كتابه الصحيح سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثًا بالأحاديث المكررة.

وقد قيل: أنها بإسقاط المكررة أربعة آلاف حديث، إلا أن هذه العبارة قد يندرج تحتها عندهم آثار الصحابة والتابعين، وربما عد الحديث الواحد المروي بإسنادين حديثين أهـ.

ثم كان بعده الإمام النووي رحمه الله فتابع ابن الصلاح في المختصر، وخالف في شرح الصحيح فقيد ذلك العدد بالأحاديث المسندة، وقال: جملة ما في صحيح البخاري من الأحاديث المسندة بالمكرر.. فذكر العدد سواء.

فأخرج بقوله المسندة الأحاديث المعلقة وما أورده في التراجم والمتابعات وبيان الاختلاف بغير إسناد موصول.

قال النووي: وقد رأيت أن أذكرها مفصلة ليكون كالفهرسة لأبواب الكتاب وتسهل مظان أحاديثه على الطلاب.

ثم ساق النووي هذا الفصل منقولاً عن ابن طاهر بروايته عن الحَمُّوِيّ.

وتابعهم على ذلك الحافظ العراقي لكنه قال: هذا مسلم في رواية الفربري، وأما رِوَاية حماد بن شاكر فهي دُون رِوَاية الفربري بمائتي حديث، ورِوَاية إبراهيم ابن مَعْقل دونهما بثلاث مائة أهـ.

قلت: وفي قوله: رواية حماد بن شاكر دون رواية الفربري..ألخ، نظر كبير.

نعم، لم يتفق لابن معقل أن يسمع الجامع كله من البخاري، فسمع أكثره وبقي له في آخره ورقات أجازه البخاري بروايتها مناولة، كما هو مشهور، ولأجل ذلك توهم العراقي هذا النقص في العدة.

وقال العلامة أَبُوعلي الغساني: روينا عن أَبِي الفضل صالح بن محمد عن شاذان الأصبهاني، عن إبراهيم بن معقل: أن البخاري أجاز له آخر الديوان، من أول كتاب الأحكام إلى آخر ما رواه النسفي من الجامع.

لأنّ في رواية إبراهيم النسفي نقصان أوراق من آخر الديوان عن رواية الفربري، قد أعلمتُ على الموضع في كتابي، وذلك في باب قوله تعالى ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ روى النسفي من هذا الباب تسعة أحاديث، آخرها بعض حديث عائشة في الإفك، ذكر منه البخاري كلمات استشهد بها، وهو

التاسع من أحاديث الباب، وروى الفربري زائدًا عليه من أول حديث قتيبة عن مغيرة.. إلى آخر ما رواه الفربري عن البخاري، وهو تسع أوراق من كتابي[١].

وقال ابن خير: وروينا عن أبِي الفضل صالح بن محمد بن شاذان الأصبهاني، عن أبِي إسحاق إبراهيم بن معقل النسفي، أن البخاري أجاز له آخر الديوان، لأن في رواية محمد بن يوسف الفربري زيادة على الموضع من كتابي نحواً من تسع أوراق من نسختي، وقد أعلمت على الموضع من كتابي.

قلت: فالأوراق التسعة أدرجها النسفي في روايته إجازة، وعلى فرض أنه لم يروها فلا يمكن أن تحتوي الأوراق التسعة على ثلاثمائة حديث!.

فهذا استطرادٌ أوجبه النقل عن الحافظ العراقي تفاوت ما بين الروايتين.

ثم جاء الحافظ ابن حجر وتصدى لشرح الجامع الصحيح واحتاج لعد أحاديثه على وجه الدقة، فتبين له أن عد الـحَمُّوِيّ فيه ما فيه، واعتمد هو على عد نفسه، فقال: فجميع حديثه بالمكرر على ما حررته وأتقنته: سبعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعون حديثًا، فقد زاد على ما ذكروه مائة حديث واثنان وعشرون حديثًا، على أنني لا أدعي العصمة ولا السلامة من السهو، ولكن هذا جهد من لا جهد له، والله الموفق.

---

(١) تقييد المهمل (١/ ٦٣-٦٤)، وعنه في إفادة النصيح (ص١٩)، والحطة (٣١٠).

هذا، وقد انتقد الحافظ هذا الجزء للحمويي في عد أحاديث الجامع، وهو اطلع عليه من خلال كتاب: جواب المتعنت لابن طاهر المقدسي، وقال - بعد أن تعقبه في الموضع الأول وهو بدأ الوحي وذكر أحاديثه مفصلا [1]-: وإنما أوردت هذا القدر ليتبين منه أن كثيرًا من المحدثين وغيرهم يستروحون بنقل كلام من يتقدمهم مقلدين له، ويكون الأول ما أتقن ولا حرر، بل يتبعونه تحسيناً للظن به، والإتقان بخلافه، فلا شيء أظهر من غلطه في هذا الباب في أول الكتاب.

فيا عجباه لشخصٍ يتصدى لعد أحاديث كتاب وله به عناية ورواية، ثم يذكر ذلك جملة وتفصيلا، فيقلد في ذلك لظهور عنايته به، حتى يتداوله المصنفون، ويعتمده الأئمة الناقدون، ويتكلف نظمه، ليستمر على استحضاره المذاكرون.

أنشد أبو عبد الله بن عبد الملك الأندلسي في فوائده، عن أبي الحسين الرعيني، عن أبي عبد الله بن عبد الحق لنفسه:

جميع أحاديث الصحيح الذي ... روى البخاري خمس ثم سبعون للعد

وسبعة آلاف تضاف وما مضى ... إلى مائتين عد ذاك أولوا الجد

ومع هذا جميعه فيكون الذي قلده في ذلك لم يتقن ما تصدى له من ذلك، وسيظهر لك في عدة أحاديث الصوم أعجب من هذا الفصل أهـ.

ثم قال الحافظ في آخر هذا الفصل:

---

(١) وذلك في الفصل العاشر من هدي الساري (ص٤٦٥) فما بعد.

جملة ما في الكتاب من التعاليق ألف وثلاثمائة وأحد وأربعون حديثًا (١٣٤١)، أكثرها مكرر مخرج في الكتاب أصول متنه، وليس فيه من المتون التي لم تخرج في الكتاب ولو من طريق أخرى إلا مائة وستون حديثًا قد أفردتها في كتاب مفرد لطيف متصلة الأسانيد إلى من علق عنه.

وجملة ما فيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات ثلاثمائة واحد وأربعون حديثًا (٣٤١).

فجميع ما في الكتاب على هذا بالمكرر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثًا (٩٠٨٢).

وهذه العدة خارج عن الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم، وقد استوعبت وصل جميع ذلك في كتاب تعليق التعليق.

وهذا الذي حررته من عدة ما في صحيح البخاري تحرير بالغ فتح الله به، لا أعلم من تقدمني إليه، وأنا مقر بعدم العصمة من السهو والخطأ، والله المستعان[1].

ثم إنّ الحافظ تصدى لشيء لم يسبق إليه، وهو جمع أحاديثه من غير تكرار، معتمدا في تحرير ذلك على عدة ما لكل صحابي في صحيح البخاري موصولا ومعلقا على ترتيب حروف المعجم.

---

(١) هدي الساري (ص٤٦٧).

فقال: ذِكر عدة ما لكل صحابي في صحيح البخاري موصولا ومعلقا على ترتيب حروف المعجم، وبه يتبين صحة عدده بلا تكرير.

وقد قدمتُ عن ابن الصلاح أنه قال: يقال إنه أربعة آلاف، وبذلك جزم الشيخ محي الدين في شرحه لكنه عبر بقوله: وجملة ما فيه بغير المكرر نحو أربعة آلاف وسيظهر لك أنه لا يبلغ هذا القدر ولا يقاربه، والله الموفق أهـ.

ثم ختم هذا الفصل بقوله:

فجميع ما في صحيح البخاري من المتون الموصولة بلا تكرير على التحرير ألفا حديث وستمائة حديث وحديثان (٢٦٠٢).

ومن المتون المعلقة المرفوعة التي لم يوصلها في موضع آخر من الجامع المذكور مائة وتسعة وخمسون حديثًا، فجميع ذلك ألفا حديث وسبعمائة وأحد وستون حديثًا (٢٧٦١).

قال: وبين هذا العدد الذي حررته والعدد الذي ذكره ابن الصلاح وغيره تفاوت كثير، وما عرفت من أين أتى الوهم في ذلك، ثم تأولته على أنه يحتمل أن يكون العادُّ الأول الذي قلدوه في ذلك كان إذا رأى الحديث مطولاً في موضع ومختصراً في موضع آخر يظن أن المختصر غير المطول، إما لبعد العهد به، أو لقلة

المعرفة بالصناعة، ففي الكتاب من هذا النمط شئ كثير، وحينئذ يتبين السبب في تفاوت ما بين العددين، والله الموفق أهـ[1].

إلا أن في هذا الموضع من هدي الساري اضطرابا في النسخ، فالذي أثبتُّه ثبت في نسخة، وفي نسخة أخرى من هدي الساري: ألفا حديث وأربعمائة وستون، قال: فجميع ذلك ألفا حديث وستمائة وثلاث وعشرون (٢٦٢٣).

وقال في آخر كتاب التوحيد: وجميع ما فيه موصولا ومعلقا بغير تكرار ألفا حديث وخمسمائة وثلاثة عشر حديثًا(٢٥١٣).

قلت: وتصحيح ذلك وقد عددته بنفسي مرتين: ألفا حديث وستمائة حديث وحديثان (٢٦٠٢).

فإذا أضيف إليها المعلقات وعددها: مائة وتسعة وخمسون كان عدد أحاديثه بلا تكرار مسندها ومعلقها: (٢٧٦١) حديثًا.

هذا تحرير العد على طريقة الحافظ ابن حجر.

قال ابن فارس عفا الله عنه:

تحرير عدد أحاديث الجامع المسندة على التكرار أسهل من تعداد أحاديثه بدون تكرار، وذلك باعتماد الأسانيد، فكل إسناد يعد حديثًا ولو كان المتن واحدا، وقد

---

(١) هدي الساري (ص٤٧٧).

عددت أحاديث الجامع على هذا القانون الذي اعتمده الحَمُّوِيّ والمديني والحافظ فتحصل لي ما قدمت ذكره، وأنه (٧٣١٩).

فهذه العدة للموصول فحسب.

وأما عد أحاديثه بلا تكرار:

فإن هذا من الصعوبة بمكان، لأسباب منها أنّ العاد ينبغي له أن يكون متيقظا فهما عارفا بطرق الحديث، فكم من حديث قطعه البخاري ووزعه في أبواب كثيرة وهو في الأصل حديث واحد.

ولأضرب لك مثلا بأحاديث أكل إليك تخريجها من الجامع الصحيح لتعلم توسع البخاري في ذلك، وتفننه فيه.

انظر في حديث جابر وقصة استشهاد والده والدين الذي خلفه عليه وكيفية سداده.

أو في حديثه أيضا في الجمل العيي وقصة قدوم المدينة وزواجه ثيبا.

أو في حديث عائشة في الحيض بالحج، فإن هذه الأحاديث وغيرها كررها البخاري في صحيحه في أماكن كثيرة، وبألفاظ يزيد بعضها على بعض، ولأجل ذلك قد يختلف نظر العاد في اعتبار بعضها دون بعض.

ولأضرب لك مثالا آخر في اختلاف إمامين كبيرين – مشتغلين بالصحيح – في عد أحاديث البخاري دون تكرار، وهما الحميدي والحافظ ابن حجر، فقد اختلفا

في عدد أحاديث أسامة بن زيد، إذ عده الحميدي سبعة عشر ونقص الحافظ واحدا، لأنّ الحافظ رأى في حديثين له أن المعنى واحد وإن اختلف الطريق، وهو الصحيح فقد جمعت طرق حديث أسامة بألفاظه فإذا هي ستة عشر.

وكذلك عد الحافظ أحاديث أبي بن كعب رضي الله عنه سبعة أحاديث، وقد جمعتُها أنا فإذا هي ستة إلا أن يكون الحافظ عد طرق حديث موسى والخضر أكثر من حديث، وقد جعلها الحافظ المزي في التحفة حديثًا واحدا.

فانظر كيف اختلف منهج الحافظ في العد في موضعين.

وقال الحافظ: أحاديث أنس بن مالك مائتان وثمانية وستون، ونقصها الحميدي، لأنَّ الحميدي رأى لحديثين من طريقين عن أنس معنى واحداً فعدهما واحداً، وهو حديث الزهري عن أنس لم يكن أحد أشبه بالنبي صلى الله عليه وسلم من الحسن بن علي، وحديث محمد بن سيرين عن أنس كان الحسين بن علي أشبههم برسول الله صلى الله عليه وسلم.

فعد الحميدي هذين الحديثين حديثًا واحداً، وعدهما الحافظ حديثين مختلفين.

وعلى كل جريت أنا على منهج وسط في عد أحاديثه بلا تكرار فتخلص لي أن أحاديثه بلا تكرار (٢٧٢٠)، وهو رقم غير دقيق، لكنه غير بعيد عن الحقيقة أيضًا، فقد يتصدى متصد لعد أحاديثه من دون تكرار فيتوصل إلى رقم غير رقم الحافظ وغير رقمي، والأمر في ذلك قريب، والله تعالى أعلم.

تنبيه:

للاستاذ المفهرس محمد فؤاد عبدالباقي عدٌّ لصحيح البخاري وذلك بترقيم أحاديثه، فتحصل له أنه بالمكرر: سبعة آلاف وخمسمائة وثلاثة وستون حديثًا (٧٥٦٣)، وبدون تكرار: ألفا حديث وستمائة وسبعة أحاديث (٢٦٠٧)، والله أعلم بالصواب.

رفع
جميع الحقوق المحفوظة
www.moswarat.com

النسختان المعتمدتان

النسخة الأولى:

جزء من كتاب جواب المتعنت للحافظ محمد بن طاهر المقدسي المشهور بابن القيسراني، وهو كتاب فيما أعلم مفقود لم أجد له ذكرا فيما اطلعت عليه من فهارس المخطوطات، والله أعلم.

هذه النسخة: بخط أحمد بن محمد بن عمر الشهير والده بشكم كبه، كتبه يوم السبت: ١٩/ ١٢/ ٨٩٧ هـ.

أول النسخة ما يلي:

عدة ما في صحيح البخاري من الأحاديث المسندة فيما ذكره الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي بإسناده عن الحَمُّوِيّ.

وروي أيضا عن أبي محمد عبدالله الحَمُّوِيّ السرخسي بن حَمُّوَيه، وهو يروي عن الفربري عن البخاري، فذكر:.. الخ.

النسخة الثانية:

وهي نسخة من كتاب الحَمُّوِيّ، لم أعلم ناسخها، ولا تاريخ نسخها.

في أولها ما يلي:

الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

عدد جميع حديث الجامع الصحيح للبخاري رحمه الله ونفعنا به آمين.

هذا وقد قابلت على كتاب الشيخين الحافظين ابن حجر والعيني، واعتمدتُ على كتاب ابن حجر أكثر، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

والآن إلى النص المحقق:

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

قال أبو محمد الحَمُّوِيّ:

فذكر أنه سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديث:

١- بدأ الوحي: ستة أحاديث[١].

٢- الإيمان: أحد وخمسون حديثًا[٢].

---

(١) في ب: خمسة أحاديث.

قال الحافظ في هدي الساري: بل هي سبعة، وكأنه لم يعد حديث الأعمال، ولم يعد حديث جابر في أول ما نزل، وبيان كونها سبعة: أن أول ما في الكتاب حديث عمر الأعمال، الثاني: حديث عائشة في سؤال الحارث بن هشام، الثالث: حديثها أول ما بدء به من الوحي، الرابع: حديث جابر وهو يحدث عن فترة الوحي، وهو معطوف على إسناد حديث عائشة، وهما حديثان مختلفان لا ريب في ذلك، الخامس: حديث ابن عباس في نزول ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ﴾، السادس: حديثه في معارضة جبريل في رمضان، السابع: حديثه عن أبي سفيان في قصة هرقل، وفي أثنائه حديث آخر موقوف، وهو حديث الزهري عن ابن الناطور في شأن هرقل.

وفيه من التعليق موضعان، ومن المتابعات ستة مواضع أهـ

قلت: فالتصحيح أن بدء الوحي: سبعة أحاديث (٧)، وكذلك هي في نسخة الشيخ العيني.

(٢) في ب: خمسون حديثا، وكذلك في نسخة العيني.

قلت: وما ثبت هو الصحيح، وكان في نسخة الحافظ كما في النسخة ب فقال: بل هي أحد وخمسون، وذلك أنه أورد حديث أنس: « لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده»، الحديث، من رواية قتادة عن أنس، ومن رواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس، بإسنادين مختلفين، فلكون المتن واحدا لم يعده حديثين، ولا شك أن عده حديثين أولى من عد المكرر إسنادا ومتنا انتهى(الهدي ص٤٦٦).

٣- العلم: سبعة وسبعون حديثًا، وثلاث آيات مسندة أيضا[١].

قلت: إذا هو (٥١).

(١) في ب: العلم خمسة وسبعون حديثا، دون أن يزيد شيئا.

وهو الذي ذكره الحافظ والعيني، وأقره الحافظ في الهدي.

وخالف الحافظ في خاتمة كتاب العلم فقال: اشتمل كتاب العلم من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وحديثين، منها في المتابعات بصيغة التعليق وغيرها ثمانية عشر، والتعاليق التي لم يوصلها في مكان آخر أربعة وهي: كتب لأمير السرية، ورحل جابر إلى عبد الله بن أنيس، وقصة ضمام في رجوعه إلى قومه، وحديث إنما العلم بالتعلم. وباقي ذلك وهو ثمانون حديثا كلها موصولة، فالمكرر منها ستة عشر حديثا، وبغير تكرير أربعة وستون حديثا.

قلت: عددت أحاديثه وحررتها جدا فإذا هي خمسة وسبعون حديثا (٧٥).

ولكن: في أول حديث منه: قال البخاري: حدثنا محمد بن سنان، قال: حدثنا فليح، ح، و حدثني إبراهيم بن المنذر، قال: حدثنا محمد بن فليح، قال: حدثني أبي.

فمثل هذا يعده الحافظ أحيانا ولا يعده أحياناً أخرى، وقد عده الشيخ، فزاد حديثا.

وقال البخاري أيضا في باب حفظ العلم: حدثنا أحمد بن أبي بكر أبو مصعب، قال: حدثنا محمد بن إبراهيم بن دينار عن ابن أبي ذئب، الحديث، ثم قال: حدثنا إبراهيم بن المنذر، قال: حدثنا ابن أبي فديك بهذا أو قال: غرف بيده فيه.

فهذا عده الشيخ، فزاد حديثا أيضا.

وفيه حديث ساقط من النسخ كلها إلا من النسخة البغدادية التي صححها العلامة أبو محمد بن الصغاني اللغوي، بعد أن سمعها من أصحاب أبي الوقت، وقابلها على عدة نسخ، وجعل لها علامات، وهو قوله آخر باب ما جاء في العلم وقوله تعالى ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾:

حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا سليمان بن المغيرة، حدثنا ثابت، عن أنس، وساق الحديث

٤- الوضوء: مائة حديث، وعشرة أحاديث، وأربعة أحاديث معلقة[١].

بتمامه وطوله.

قال الصغاني في الهامش: هذا الحديث ساقط من النسخ كلها إلا في النسخة التي قرئت على الفربري صاحب البخاري، وعليها خطه.

قال الحافظ: سقطت في جميع النسخ التي وقفت عليها، والله تعالى أعلم بالصواب أهـ

وهو ساقط من كل النسخ المطبوعة بما فيها النسخة التركية المصححة على اليونينية، وكثير من النسخ الموثوقة التي اطلعت عليها.

وثبت هذا الحديث في النسخة المصطفائية المطبوعة في الهند سنة ١٣٠٥ هـ، والتي صورت فيما بعد كثيرا.

فعدة أحاديث العلم إذاً (٧٧) في غير نسخة الصاغاني، و(٧٨) حديثا في نسخة الصاغاني.

وأما الآيات المسندة في متون الأحاديث ففيه أكثر مما ذكر الشيخ، منها: ﴿ قَالَ أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ ﴾ و﴿ قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَٱرْتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصًا ﴿٦٤﴾ ﴾، في حديث ابن عباس وقصة الخضر، تكرر الحديث ثلاث مرات، وفي الموضع الثالث عدة آيات أخرى من قصة الخضر مع موسى عليهما السلام.

ومنها: ﴿ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾ في حديث عائشة: مَنْ حُوسِبَ عُذِّبَ.

ومنهـا: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾ ﴾ في حديث أبي هريرة: لولا آيتان..

ومنها: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى ﴾ حديث ابن مسعود.

(١) في ب: الوضوء: مائة وتسعة أحاديث، ومثله عند العيني.

ونقله الحافظ عن الشيخ ثم قال: بل مائة وخمسة عشر حديثا على التحرير.

٥- غسل الجنابة: خمسة وأربعون حديثًا، (وتعليقان)[١].

٦- الحيض: سبعة وثلاثون حديثًا[٢].

٧- التيمم: خمسة عشر حديثًا، (وتعليق آخر)[٣].

٨- فرض الصلاة: حديثان[٤].

وخالف في الشرح فقال: اشتمل كتاب الوضوء وما معه من أحكام المياه والاستطابة من الأحاديث المرفوعة على مائة وأربعة وخمسين حديثا الموصول منها مائة وستة عشر حديثا أهـ.

وقد عدتها وحررتها، وفيها ثلاثة أحاديث بإسنادين تامين إلى الصحابي لمتن واحد، لم يحسب منها الحافظ إلا واحداً لأن البخاري ساق الإسناد ثم قال: باب يهريق الماء على البول، ثم ساق الإسناد ثم ذكر المتن لهذين الإسنادين، وهو واحد، فإذا لم نعد الإسنادين الباقيين كما فعل الحافظ فإن عدَّته صحيحة، ويكون عدد أحاديث كتاب الوضوء (١١٦).

(١) زيادة من أ.

نقله العيني والحافظ عن الشيخ: ثلاثة وأربعون، ثم قال الحافظ: بل سبعة وأربعون.

وهي كما قال الحافظ مع عد إسنادين لحديث واحد مرتين، والحافظ لا يثبت في عده على قاعدة مطردة مع هذه الأسانيد المحولة.

فعدد أحاديث كتاب الغسل إذاً (٤٧).

(٢) وهو كذلك في عدي (٣٧).

(٣) زيادة من أ.

والعدة صحيحة، فكتاب الحيض خمسة عشر حديثا (١٥).

(٤) هو في الحقيقة أول باب في كتاب الصلاة، وعدته حديثا (٢).

٩- الصلاة في الثياب: تسعة وثلاثون حديثًا[١].

١٠- القبلة: ثلاثة عشر حديثًا[٢].

١١- [أبواب النجاسة في المسجد: أحد وثمانون حديثًا][٣].

١٢- السترة في الصلاة: ثمانية وعشرون حديثًا[٤].

١٣- مواقيت الصلاة: خمسة وسبعون حديثًا[٥].

---

(١) في الهدي: وجوب الصلاة في الثياب تسعة وثلاثون، قلت: بل إحدى وأربعون أهـ.

قلت: وكذلك في عدي واحد وأربعون (٤١).

(٢) قلت: يبدأ من قوله: أبواب استقبال القبلة، إلى باب حك البزاق باليد.

قال الحافظ: بل اربعة عشر فقط وقد حررتها وكررت مراجعتها.

قلت: وكذلك في عدي أربعة عشر حديثا (١٤).

(٣) هكذا ثبت في أ، وفي ب بدلها: المساجد: ستة وأربعون حديثا.

والذي نقله الحافظ عن الشيخ: المساجد ستة وسبعون، وأقره.

قلت: من باب حك البزاق إلى باب سترة الإمام: خمسة وسبعون حديثا فقط (٧٥)، هكذا في عدي، والله أعلم.

(٤) في ب: السترة في الصلاة ثلاثون حديثا.

ونقله العيني والحافظ: سترة المصلي ثلاثون، ثم قال الحافظ: واثنان.

قلت: هي اثنان وثلاثون حديثا في عدي أيضا (٣٢).

(٥) قال الحافظ: بل ثمانون حديثًا.

قلت: قد حررتها فإذا هي واحد وثمانون حديثا، وقد وافق عدي هذا ما ذكر الحافظ في الفتح، فقد قال في خاتمة الكتاب: اشتمل كتاب المواقيت على مائة حديث وسبعة عشر حديثا، المعلق

١٤- الأذان: أحد وأربعون حديثًا[١].

١٥- فضل صلاة الجماعة وإقامة الصلاة: ثلاثون حديثًا[٢].

١٦- الإمامة: اثنان وأربعون حديثًا[٣].

١٧- إقامة الصلاة: أربعة عشر حديثًا[٤].

من ذلك ستة وثلاثون حديثا والباقي موصول.

فعدة هذا الكتاب إذاً (٨١).

(١) في ب والعيني: ثمانية وعشرون حديثا.

ومثله في نقل الحافظ عن الشيخ، وقال: بل ثلاثة وثلاثون.

قلت: ينبغي تحرير كتاب الأذان هذا، فإنه يبدأ من قوله: بسم الله الرحمن الرحيم، باب بدء الأذان، وينتهي بقوله: باب قول الرجل فاتتنا الصلاة.

فما بين هذين البابين من الأحاديث ثلاثون حديثا فقط (٣٠)، والله أعلم.

(٢) في ب: فضل صلاة الجماعة وإقامتها أربعون حديثا.

وهي في عد الحافظ: اثنان وأربعون.

قلت: من قوله باب قول الرجل فاتتنا الصلاة إلى قوله: باب إذا دعي الامام: ستة وثلاثون حديثا (٣٦).

(٣) في ب: الإمامة أربعون حديثا.

ومثله في نقل الحافظ، وأقره.

قلت: من باب إذا دعي الإمام، إلى قوله: باب الصف الأول: سبعة وأربعون حديثا (٤٧).

(٤) في ب: إقامة الصفوف: ثمانية عشر حديثا.

قال الحافظ: بل أربعة عشر فقط وقد حررتها وكررت مراجعتها.

١٨- افتتاح الصلاة: ثلاثة وعشرون حديثًا[١].

١٩- القراءة: ثلاثون حديثًا[٢].

٢٠- الركوع والسجود والتشهد: اثنان وخمسون حديثًا[٣].

٢١- انقضاء الصلاة: خمسة عشر حديثًا[٤].

٢٢- إجتناب أكل الثوم: خمسة أحاديث (بالمعلق في الترجمة)[٥].

قلت: من باب إقامة الصف، إلى باب إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة: أحد عشر حديثا فقط (١١).

(١) في ب: عشرون حديثا.

وفي نقل الحافظ عن الشيخ: افتتاح الصلاة ثمانية وعشرون.

قلت: من قوله إيجاب التكبير، إلى قوله وجوب القراءة: اثنان وعشرون حديثا فقط (٢٢).

(٢) قال الحافظ: بل سبعة وعشرون.

قلت: من باب وجوب القراءة، إلى قوله: باب إذا ركع دون الصف: سبع وعشرون حديثا فقط (٢٧)، فقد توافق العدان.

(٣) بل هو إلى قوله: باب التسليم: ثلاثة وخمسون حديثا (٥٣).

(٤) في ب: سبعة عشر حديثا.

ومثله في نقل الحافظ، وقال: بل أربعة عشر.

قلت: هو كذلك في عدي، من قوله: باب التسليم، إلى باب ما جاء في الثوم (١٤).

(٥) زيادة من أ.

ونقله الحافظ عن الشيخ دون الزيادة، وقال: بل أربعة فقط.

قلت: هو كذلك في عدي، وهو باب واحد في الأصل (٤).

٢٣- صلاة النساء والصبيان: خمسة وستون حديثًا، وحديثان مكرران أيضا[١].

٢٤- صلاة الجمعة: خمسة وستون حديثًا، (منها في باب المشي إلى الجمعة حديث آدم مسند إلى النبي صلى الله عليه سلم، ثم هو مسند أيضا من حديث أبي اليمان بطريق أخرى إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فهو مكرر بسندين)[٢].

٢٥- صلاة الخوف: ستة أحاديث[٣].

٢٦- العيدان: أربعون حديثًا[٤].

---

(١) في ب: صلاة النساء والصبيان خمسة عشر حديثا.

ومثله في نقل الحافظ، وقال: بل فيه أحد وعشرون حديثا.

قلت: كلا بل هو تسعة عشر حديثا، إلا أن في باب انتظار الناس، في الحديث الثاني: قال: حدثنا عبدالله بن مسلمة عن مالك، ح، وحدثنا عبدالله بن يوسف قال أخبرنا مالك.. الحديث، فهذا عددته واحدا، لأنه مثل الحديث الذي يكون له فيه شيخان عن شيخ، فإنهما يعدانه واحدا، والله سبحانه أعلم.

فالعدة إذاً (١٩).

(٢) زيادة من أ.

قلت: بل عدة هذا الكتاب ٦٤ حديثا، وقد وافق عدي هذا ما ذكره الحافظ في الفتح، والحمد لله.

(٣) كذلك هو في عدي والحمد لله (٦) أحاديث.

(٤) بل هو في عدي واحد وأربعون حديثا (٤١)، وقد وافق عدي هذا ما ذكره الحافظ في الفتح.

٢٧- الوتر: خمسة عشر حديثًا[١].

٢٨- الاستسقاء: أربعة وثلاثون حديثًا[٢].

٢٩- الكسوف: خمسة وعشرون حديثًا[٣].

٣٠- سجود القرآن: ثلاثة عشر حديثًا[٤].

---

(١) كذلك هو في عدي أيضا، والحمد لله (١٥) حديثا، إلا أن الحافظ خالف في الفتح فقال: اشتملت أبواب الوتر من الأحاديث المرفوعة على خمسة عشر حديثا، منها واحد معلق أهـ.

قلت: موضع الخطأ هو الحديث الأول في الوتر، فقد قال البخاري: حدثنا عبدالله بن يوسف.. الحديث، ثم قال: وعن نافع عن ابن عمر، فذكر شيئا موقوفا على ابن عمر، فهذا عددناه كما عده الشيخ من قبل، والحافظ في الهدي، ولم يعده في الفتح.

(٢) في ب: خمسة وثلاثون.

ومثله في نقل الحافظ، وقال: بل أحد وثلاثون، وكذلك قرر في الفتح، فقال: اشتملت أبواب الاستسقاء من الأحاديث المرفوعة على أربعين حديثا، المعلق منها تسعة والبقية موصولة أهـ

قلت: كلا، بل اثنان وثلاثون حديثا (٣٢)، وذلك أن الحافظ لم يعد قوله: وقال لنا أبو نعيم ثم ذكر حديثا موقوفا، في باب الدعاء في الاستسقاء.

(٣) هو في عدي خمسة وعشرون أيضا، عددت في باب خطبة الإمام في الكسوف حديث عائشة حديثين، لأنه قال: حدثنا يحيى بن بكير نا الليث عن عقيل عن ابن شهاب، ح، وحدثني أحمد بن صالح، نا عنبسة، نا يونس عن ابن شهاب، الحديث.

فعدة الكتاب إذاً (٢٥) حديثا.

(٤) في ب: أربعة عشر حديثا.

ومثله في نقل الحافظ، واقره.

٣١- التقصير: ستة وثلاثون حديثًا[١].

[٣٢- الاستخارة: ثمانية أحاديث[٢]].

٣٣- التحريض على (التهجد و)[٣] قيام الليل: سبعة وثلاثون حديثًا[٤].

والصحيح: ثلاثة عشر حديثا (١٣)، وقد وافق عدي هذا ما ذكره الشيخ، والحافظ في الفتح، والحمد لله.

(١) هكذا عد الشيخ، وأقره الحافظ وذكر مثله في الفتح، فإنه قال: اشتملت أبواب التقصير وما معه من الأحاديث المرفوعة على اثنين وخمسين حديثا، المعلق منها ستة عشر حديثا والبقية موصولة أهـ.

وكذلك هي فيما عددت، فعدد أحاديث هذه الأبواب (٣٦) حديثا.

(٢) هكذا ثبت في النسخ، وفي شرح الشيخ محي الدين، وفي هدي الساري، ولا يوجد في الصحيح أبواب مفردة للاستخارة، وليس بعد أبواب التقصير شيء من هذا القبيل، إنما يتبعه باب التهجد بالليل، وحديث الاستخارة مذكور في باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى.

وقد نبه على ذلك الحافظ فقال في الهدي: الاستخارة ثمانية، التحريض على قيام الليل أحد وأربعون، قلت: لم أر الاستخارة في هذا المكان، بل هنا باب التهجد، ثم إن مجموع ذلك أربعون أهـ.

قلت: فهذا العدد المذكور ساقط لا اعتبار له.

(٣) زيادة من أ.

(٤) في ب: أحد وأربعون حديثا.

وقد مر أن الحافظ عد التهجد أربعين حديثا، وليس كذلك، فإن أول الباب إلى قوله: باب المداومة على ركعتي الفجر خمسة وثلاثون حديثا، إلا أن في أول حديث في التهجد، حديث ابن عباس رضي الله عنه، قال بعد أن ذكره: وزاد عبدالكريم فذكر زيادته، وقد قرر الحافظ أنه موصول، فتزيد العدة حديثا.

وكذلك: في باب ما يكره من ترك قيام الليل، ساق الحديث من طريقين عن الأوزاعي، فتزيد

٣٤- النوافل والسنن الراتبة: سبعة وعشرون حديثًا، وتعليقان[١].

٣٥- الصلاة في مسجد مكة (وغيرها من المساجد الفاضلة)[٢]: تسعة أحاديث[٣].

٣٦- (العمل في الصلاة: سبعة وعشرون حديثًا[٤].

٣٧- السهو: أربعة عشر حديثًا[٥].

العدة حديثا كذلك.

فمجموع أحاديث الباب: سبعة وثلاثون حديثا (٣٧).

تنبيه: من هنا طمس في النسخة ب إلى الصلاة في مسجد مكة.

(١) في نقل الحافظ: التطوع ثمانية عشر، قلت: بل ستة وعشرون.

قلت: كلا، بل هي كما عد الشيخ، سبعة وعشرون حديثا(٢٧)، ولا أدري ما الذي نقصه الحافظ.

(٢) زيادة من أ.

(٣) وكذلك هو في عدي، فعدة ما في هذا الباب (٩) أحاديث.

(٤) في نقل الحافظ: ستة وعشرون، وأقره.

وهو الصواب فقد عددته فإذا هو كذلك، (٢٦) حديثا.

(٥) قال الحافظ: بل خمسة عشر بحديث أم سلمة.

قلت: وخالف الحافظ في الفتح، وسلك مسلكا آخر في عد حديث كريب، وهو الأول في باب إذا كلم وهو يصلي، فإن البخاري قال: حدثنا يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال أخبرني عمرو عن بكير عن كريب: أن ابن عباس والمسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن أزهر رضي الله عنهم أرسلوه إلى عائشة رضي الله عنها فقالوا: اقرأ عليها السلام منا جميعا وسلها عن الركعتين

٣٨- الجنائز مائة وأربعة وستون حديثًا)[١].

٣٩- وجوب الزكاة: مائة وثلاثة عشر حديثًا[٢].

٤٠- صدقة الفطر عشرة أحاديث[٣].

بعد صلاة العصر، وقل لها: إنا أخبرنا عنك أنك تصلينهما، وقد بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنها.. الحديث فأحالتهم عائشة على أم سلمة رضي الله عنهم أجمعين.

قال الحافظ في الفتح: اشتملت أبواب السهو من الأحاديث المرفوعة على تسعة عشر حديثا، منها اثنان معلقان بمقتضى حديث كريب عن أم سلمة وابن عباس وعبد الرحمن بن أزهر والمسور بن مخرمة أربعة أحاديث لقولهم فيه - سوى أم سلمة -: بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها.

قلت: فالعدة على ذلك سبعة عشر حديثا (١٧)، ولكن لو عد حديث كريب هذا حديثا واحدا، لكان أحسن، فإن ابن عباس ومن معه رضي الله عنهم بلغهم ذلك بلاغا عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يضيفوه له على وجه الجزم.

(١) زيادة من أ، وهو في الأصل ب: مطموس.

وفي نقل الحافظ: مائة وأربعة وخمسون، وأقره، وقال في الفتح: اشتمل كتاب الجنائز من الأحاديث المرفوعة على مائتي حديث وعشرة أحاديث، المعلق من ذلك والمتابعة ستة وخمسون حديثا، والبقية موصولة أهـ.(٢١٠-٥٦=١٥٤).

قلت: وهذا خطأ من الحافظ لم أعرف كيف دخل عليه، فقد عددت أحاديث الكتاب من ثلاث نسخ مختلفة، فإذا هي مائة وثلاثة وستون حديثا على التحرير (١٦٣).

فما أقرب عد الشيخ إلى الصحة، لكني لم أعرف ما الحديث الذي زاده، والله أعلم.

(٢) بل هو في عدي مائة وسبعة أحاديث فقط (١٠٧).

(٣) هو كذلك في عدي، فمجموع ما في كتاب الزكاة ١١٧ حديثا، هكذا حررته وأتقنته.

٤١- الحج مائتان وأحد وستون حديثًا[١].

لكن الحافظ قال في الفتح: اشتمل كتاب الزكاة من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث واثنين وسبعين حديثا، الموصول منها مائة حديث وتسعة عشر حديثا، والبقية متابعة ومعلقة أهـ فالكتاب في عده ١١٩ حديثًا، زاد حديثين.

الأول فيما أحسب: هو حديث أحمد بن شبيب، في باب ما أدي زكاته فليس بكنز، قال البخاري: وقال أحمد بن شبيب، وثبت في بعض النسخ – وهي رواية ابي ذر -: حدثنا أحمد بن شبيب، فهو موصول على هذه الرواية، لكني لم أعتمد عده، لتفرد أبي ذر به، ولأننا إنما نعد رواية الحَمُّوِيِّ.

والثاني: قوله في باب الزكاة على الزوج: حدثنا عمر بن حفص، حدثنا أبي، حدثنا الأعمش، قال: حدثني شقيق، عن عمرو بن الحارث، عن زينب امرأة عبد الله رضي الله عنهما.

قال فذكرته لإبراهيم فحدثني إبراهيم عن أبي عبيدة، عن عمرو بن الحارث، عن زينب امرأة عبد الله بمثله سواء، الحديث.

فهذا عده الحافظ حديثين، مع أنهما اتفقا في المتن، وعلى كل فعدة هذا الكتاب إذا اعتبرنا هذا الحديث حديثين من أجل الراويين مائة وثمانية عشر حديثا (١١٨).

تنبيه: زادت رواية ابي ذر في هذا الكتاب حديثا.

(١) في ب: الحج... وأربعون حديثا.

ومثله في نقل الحافظ فقد قال: الحج مائتان وأربعون، وأقره.

بينما قال في الفتح: اشتمل كتاب الحج من أوله إلى أبواب العمرة على ثلثمائة واثني عشر حديثا، المعلق منها سبعة وخمسون حديثا والبقية موصولة (٣١٢-٥٧=٢٥٥).

قلت: وقد عددته على التحرير فإذا عدته مائتان وخمسون حديثان (٢٥٠).

إلا أن في باب الحج على الرحل قال البخاري: حدثنا محمد بن أبي بكر، حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا عزرة بن ثابت، عن ثمامة بن عبد الله بن أنس قال: حج أنس على رحل ولم يكن شحيحا

٤٢- العمرة اثنان وثلاثون حديثًا[١].

٤٣- الإحصار سبعة عشر حديثًا[٢].

وحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حج على رحل وكانت زاملته.

قال الحافظ: كذا وقع في رواية أبي ذر، ولغيره: وقال محمد بن أبي بكر أهـ.

قلت: فلا نعده في رواية الحَمُّويِيّ، ويعد في رواية أبي ذر، فيزيد حديثا في العد، والله أعلم.

وكذلك قال في باب طواف الرجال مع النساء: وقال عمرو بن علي حدثنا أبو عاصم، الحديث، لم يشر الحافظ إلى اختلاف النسخ فيه، وقد عددته.

فعدة هذا الباب إذاً ٢٥٠ حديثا في رواية الحَمُّويِيّ وغيره، و٢٥١ في رواية ابي ذر.

تنبيه: زادت رواية ابي ذر في هذا الكتاب حديثا.

(١) في نقل الحافظ: اثنان وأربعون، وأقره.

وخالف في الفتح، فقال: اشتملت أبواب العمرة وما في آخرها من آداب الرجوع من السفر من الأحاديث المرفوعة على أربعين حديثا، المعلق منها أربعة والبقية موصولة (٤٠-٤=٣٦).

قلت: بل هو أربعة ووثلاثون حديثا، والله أعلم (٣٤).

(٢) في ب: أربعون حديثا.

ومثله في نقل الحافظ، ثم قال: لا والله بل ستة عشر فقط.

قلت: من قوله باب المحصر، إلى قوله باب قوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ﴾: خمسة عشر حديثا، ووقع الاختلاف في باب النسك شاة، فقد ساق حديث إسحق عن روح، ثم أعقبه بقوله: وعن محمد بن يوسف فذكر حديثا.

قال الحافظ في الفتح: الظاهر أنه عطف على: حدثنا روح، فيكون إسحاق قد رواه عن روح بإسناده، وعن محمد بن يوسف وهو الفريابي بإسناده، وكذا هو في تفسير إسحاق، ويحتمل أن تكون العنعنة للبخاري فيكون أورده عن شيخه الفريابي بالعنعنة، كما يروي تارة بالتحديث

٤٤- (جزاء الصيد وما يتعلق به من أفعال المحرم والحج إلى فضائل المدينة: خمسة وأربعون حديثًا[١].

٤٥- فضائل المدينة: خمسة وعشرون حديثًا)[٢].

٤٦- الصوم ستة وستون حديثًا[٣].

٤٧- (ليلة القدر وقيام رمضان ستة أحاديث[٤].

وبلفظ قال وغير ذلك، وعلى هذا فيكون شبيها بالتعليق أهـ.

قلت: القول الثاني ضعيف، والعطف أولى، فعدة أحاديثه إذاً (١٦) حديثا، فقد برت يمين الحافظ والحمد لله.

(١) هو مقسم في نقل الحافظ فقال: جزاء الصيد: أربعون، قلت: بل ستة عشر أيضا، الإحرام وتوابعه اثنان وثلاثون أهـ.

قلت: من قوله باب قوله تعالى ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ﴾، إلى باب حرم المدينة، وفي بعض النسخ: بسم الله الرحمن الرحيم باب فضل المدينة: سبعة وأربعون حديثا (٤٧).

(٢) زيادة من أ.

وهو في نقل الحافظ: أربعة وعشرون، وأقره.

وقال في الفتح: اشتمل ذكر المدينة على ستة وعشرين حديثا، المعلق منها أربعة أهـ أي أن عدته اثنان وعشرون حديثا.

والصواب: أربعة وعشرون حديثا (٢٤).

(٣) قلت: هذا خطأ فاحش، فإن كتاب الصوم من أوله إلى قوله: باب فضل من قام رمضان مائة وخمس وثلاثون حديثا (١٣٥) فانظر إلى هذا الفرق.

(٤) من قوله باب فضل من قام رمضان، إلى قوله باب الاعتكاف سبعة عشر حديثا(١٧) وهذا

٤٨- صلاة التراويح عشرة أحاديث)[١].

٤٩- الاعتكاف عشرون حديثًا[٢].

العدد يشمل الفقرتين ٤٧ و ٤٨ فمجموع ما ذكر الشيخ ١٦، وزاد في عددي حديث واحد، والله أعلم.

(١) في ب بدل ما بين القوسين: ليلة القدر عشرة، قيام رمضان ستة أحاديث أهـ.

(٢) مثله في نقل الحافظ عن الشيخ، والاعتكاف في عدي: واحد وعشرون حديثا (٢١).

والمحصلة أن عدة كتاب الصوم كله في عد الشيخ: مائة وحديثان.

وتعقبه الحافظ فقال: لم يحرر الصوم ولم يتقنه فإن جملة ما بعد قوله كتاب الصيام إلى قوله كتاب الحج من الأحاديث المسندة بالمكرر مائة وستة وخمسون حديثا، ففاته من العدد أربعة وسبعون حديثا وهذا غاية في التفريط.

قلت: مجموع ما ذكره الشيخ مائة وحديثان، فأنقص من عد الحافظ أربعة وخمسين لا كما ذكر الحافظ.

وقال الحافظ في الفتح في خاتمة الصوم: اشتمل كتاب الصيام من أوله إلى هنا – يعني التراويح – على مائة وسبعة وخمسين حديثا، المعلق منها ستة وثلاثون حديثا والبقية موصولة أهـ (١٥٧-٣٦=١٢١ حديثا).

ثم قال في خاتمة الكتاب كله: اشتملت أحاديث التراويح وليلة القدر والاعتكاف من الأحاديث المرفوعة على تسعة وثلاثين حديثا، المعلق منها حديثان (٣٩-٢=٣٧ حديثا).

فعلى ما ذكر الحافظ في الفتح: مجموع أحاديث الصيام مائة وثمان وخمسون حديثا (١٥٨).

فقد اختلف عده بين الهدي والفتح.

وقد حررت عدة كتاب الصيام حديثًا حديثا فبلغت أحاديثه: ١٧٣ حديثا، أسقط الحافظ: خمسة عشر حديثا وطريقا فلم يعدها.

٥٠- البيوع: مائة وأحد وتسعون حديثًا[١].

٥١- السلم تسعة عشر حديثًا[٢].

وسبب هذا التفاوت في ما يظهر حديث أبي بكر بن عبدالرحمن في باب الصائم يصبح جنباً، فقد قال البخاري: حدثنا عبد الله بن مسلمة، عن مالك، عن سُمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة، أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن، قال: كنت أنا وأبي حين دخلنا على عائشة وأم سلمة – فهذان حديثان عن عائشة وعن أم سلمة – .

ح، و حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن أباه عبد الرحمن أخبر مروان أن عائشة وأم سلمة أخبرتاه – وهذان أيضا حديثان – أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله ثم يغتسل ويصوم.

ثم قال في آخر الحديث: فقال عبد الرحمن لأبي هريرة: إني ذاكر لك أمراً، ولولا مروان أقسم عليّ فيه لم أذكره لك، فذكر قول عائشة وأم سلمة، فقال: كذلك حدثني الفضل بن عباس.. الحديث.

فهذا حديث أبي هريرة عن الفضل، من الطريقين السابقين، فهو في العد إثنان، فتخلص أن هذا الحديث بهذا السياق هو ستة أحاديث.

في أشياء أخرى قد يختلف فيها مثل هذه، والله أعلم.

(١) نقله الحافظ وأقره.

وقال في خاتمة البيوع في الفتح: اشتمل كتاب البيوع من المرفوع على مائتي حديث وسبعة وأربعين حديثا، المعلق منها ستة وأربعون وما عداها موصول أهـ(٢٤٧-٤٦=٢٠١).

قلت: وقد عددته فإذا هو مائة وستة وتسعون حديثا (١٩٦).

(٢) قال الحافظ في الخاتمة في الفتح: اشتمل كتاب السلم على أحد وثلاثين حديثا، المعلق منها أربعة والبقية موصولة (٣١-٤=٢٧).

٥٢- الشفعة ثلاثة أحاديث[١].

٥٣- الإجارة أربعة وعشرون حديثًا[٢].

٥٤- الحوالة تسعة وعشرون حديثًا[٣].

٥٥- (الكفالة ثمانية أحاديث[٤].

٥٦- الوكالة: عشرون حديثًا[٥].

قلت: وقد عددتها على التحرير فكانت عدتها:اثنان وعشرون حديثا (٢٢).

(١) هي كذلك في عد الجميع (٣).

(٢) في ب: عشرون حديثا، سقط آحاده، ونقل الحافظ مثل الذي أثبت، واقره.

بينما قال في خاتمة الكتاب في الفتح: اشتمل كتاب الإجارة من الأحاديث المرفوعة على ثلاثين حديثا، المعلق منها خمسة والبقية موصولة أهـ (٣٠-٥=٢٥).

بينما هي في عدي سبعة وعشرون حديثا (٢٧)، والله أعلم.

(٣) في ب: ثلاثون حديثا.

قال الحافظ: ثلاثون، كذا رأيت في غير ما نسخة، وهو غلط والصواب ثلاثة أحاديث.

قلت: وهو كما ذكر الحافظ، إنما هي ثلاثة أحاديث (٣).

(٤) لم أجد هذا الحديث الثامن، وكأنه أراد حديث أبي هريرة في قصة الرجل الإسرائيلي الذي استلف من أخيه، وكفله الله، وهو معلق في كل الطرق والنسخ كما هو معروف، فعدة الكتاب سبعة (٧)، والله تعالى أعلم.

(٥) في نقل الحافظ: الوكالة: سبعة عشر، وأقره.

وهو الصواب فعدة الكتاب سبعة عشر حديثا (١٧).

٥٧- المزارعة والشرب: تسعة وعشرون حديثًا)[1].

---

(١) سقط ما بين القوسين من (أ) لانتقال النظر، فيما يظهر.

أما المزارعة والشرب فقد نقله الحافظ، ثم قال: بل المزارعة فقط: ثلاثون حديثا، والشرب هو الذي عدده تسعة وعشرون أهـ.

قلت: ففي النسخ سقط قديم، سقط منه عدد المزارعة، والله أعلم.

أما أحاديث المزارعة فثلاثون إن اعتبرت حديث رافع بن خديج حدثني عماي أنهم كانوا يكرون الأرض – في باب كراء الأرض بالذهب – حديثا واحداً، فإن عددتهما حديثين وهو الأقرب فإن العدة تزيد واحدا، فالكتاب واحد وثلاثون حديثا (٣١).

وبهذا النظر أخذ الحافظ في الفتح لما قال في خاتمة المزارعة: اشتمل كتاب المزارعة وما أضيف إليه من إحياء الموات وغيره من الأحاديث المرفوعة على أربعين حديثا، المعلق منها تسعة والبقية موصولة أهـ.

وأما الشرب: فهو اثنان وثلاثون حديثا (٣٢)، لكن الحافظ نقص في الفتح حديثا لما قال في خاتمة الكتاب: اشتمل كتاب الشرب على ستة وثلاثين حديثا، المعلق منها خمسة والبقية موصولة أهـ.

والنقص عند الحافظ فيما يظهر في باب الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو في نخل، فإن البخاري قال: أخبرنا عبد الله بن يوسف، حدثنا الليث، حدثني ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله عن أبيه رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من ابتاع نخلا بعد أن تؤبر، فذكر الحديث، ثم قال: وعن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر في العبد.

فقوله عن مالك، معطوف على الإسناد قبله، فهو موصول، وينبغي أن يعد، مع أن الحافظ ذكر اختلافهم في الفتح فقال: هو معطوف على قوله حدثنا الليث فهو موصول، والتقدير: حدثنا عبد الله بن يوسف عن مالك، وزعم بعض الشراح أنه معلق، وليس كذلك، وتردد الكرماني، وقد وصله أبو داود من حديث مالك عن نافع عن ابن عمر في النخل مرفوعا، وعن نافع عن

٥٨- الاستقراض وأداء الديون خمسة وعشرون حديثًا[١].

٥٩- الإشخاص ثلاثة عشر حديثًا[٢].

٦٠- الملازمة حديثان[٣].

٦١- اللقطة خمسة عشر حديثًا[٤].

٦٢- المظالم والغصب أحد وأربعون حديثًا[٥].

ابن عمر عن عمر في العبد موقوفا، وكذا هو في (الموطأ) ولفظه: عن ابن عمر، عن عمر بقصة العبد، وعن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم بقصة النخل أهـ.

قلت: فينبغي أن يعد، وإن كان موقوفا على ابن عمر، فإن الحافظ يعد مثل هذه في مواضع كثيرة.

فمجموع المزارعة والشرب (٣١+٣٢=٦٣) ثلاثة وستون حديثا، والله أعلم

(١) في ب: عشرون حديثا.

قلت: بل هو أربعة وعشرون حديثا (٢٤).

(٢) في ب: ثمانية عشر حديثا.

والصحيح ثلاثة عشر حديثا (١٣).

(٣) في نقل الحافظ مثل الذي أثبت لكن مجموعاً، وقد أقره، فقال: الاستقراض وأداء الديون والاشخاص والملازمة: أربعون.

والملازمة حديثان في عدي أيضا، فمجموع الاستقراض وما بعده إلى الملازمة (٢٤+١٣+٢= ٣٩) تسعة وثلاثون حديثًا.

(٤) بل هو ثلاثة عشر حديثا فقط (١٣).

وفي عد الحافظ في الفتح ستة عشر، ولا أدري من أين أتى بالثلاثة الزائدة، والله أعلم.

(٥) قال الحافظ: بل خمسة وأربعون.

٦٣- الشركة اثنان وسبعون حديثًا[١].

٦٤- (الرهن تسعة أحاديث)[٢].

٦٥- (أحاديث)[٣] العتق أحد وأربعون حديثًا[٤].

٦٦- المكاتب ستة أحاديث[٥].

وخالف في الفتح فقال: اشتمل كتاب المظالم من الأحاديث المرفوعة على ثمانية وأربعين حديثا، المعلق منها ستة أهـ (٤٨-٦=٤٢).

وهو في عدي أربعة وأربعون حديثا (٤٤).

(١) في نقل الحافظ: ثلاث وعشرون، وأقره.

وقال في خاتمة الكتاب في الفتح: اشتمل كتاب الشركة من الأحاديث المرفوعة على سبعة وعشرين حديثا، المعلق منها واحد والبقية موصولة أهـ، أي ان العدة ٢٦ حديثا.

قلت: والصواب هو ثلاث وعشرون، كذا حررت عدة الكتاب (٢٣)، والله أعلم.

(٢) زيادة من أ.

وهو في نقل الحافظ: ثمانية، وأقره.

قلت: بل تسعة، الحديث الأخير وهو حديث ابن مسعود: من حلف على يمين، ففيه: ثم إن الأشعث خرج علينا.. فذكر الحديث، فهما حديثان واحد عن ابن مسعود، والآخر عن الأشعث.

(٣) زيادة من ب.

(٤) نقله الحافظ: العتق أربعة وثلاثون، وأقره.

قلت: هو خمسة وأربعون حديثا (٤٥).

(٥) في ب: سبعة أحاديث.

٦٧- الهبة تسع وستون حديثًا[١].

٦٨- الشهادات ثمانية وخمسون حديثًا[٢].

٦٩- الصلح اثنان وعشرون حديثًا[٣].

وفي نقل الحافظ: ستة، وقال: بل خمسة.

قلت: وهو خمسة أحاديث في عدي كذلك (٥)، فكتاب العتق والمكاتب في عدي خمسون حديثا، بينما قال الحافظ في الفتح: اشتمل كتاب العتق وما اتصل به من المكاتب على ستة وستين حديثا، المعلق منها ثلاثة عشر والبقية موصولة أهـ أي أنه زاد في العدة ثلاثة أحاديث، والله أعلم.

(١) في ب: ستون حديثا، سقط آحاده، ونقل الحافظ مثل الذي أثبت وأقره.

وقال في الفتح: اشتمل كتاب الهبة وما معها من أحاديث العمرى والعارية على تسعة وتسعين حديثا مائة إلا واحد، المعلق منها ثلاثة وعشرون، والبقية موصولة أهـ أي أن المجموع ستة وسبعون (٧٦).

قلت: أما الهبة في عدي فهي خمسة وخمسون حديثا، وأما العمرى فاثنا عشر حديثا، فالمجموع سبع وستون (٦٧)، والله أعلم.

(٢) قال الحافظ: قلت بل ستة وخمسون.

وقال في الفتح: اشتمل كتاب الشهادات وما اتصل به من القرعة وغير ذلك من الأحاديث المرفوعة على ستة وسبعين حديثا، المعلق منها أحد عشر حديثا والبقية موصولة أهـ.

قلت: بل ثلاثة وخمسون حديثا (٥٣).

(٣) قال الحافظ: قلت: بل عشرون فقط.

وقال في الفتح: اشتمل كتاب الصلح من الأحاديث المرفوعة على أحد وثلاثين حديثا، المعلق منها اثنا عشر حديثا والبقية موصولة أهـ أي أن العدة تسعة عشر حديثا.

وقد عددته فوجدت عدته كذلك: تسعة عشر حديثا (١٩).

٧٠- (الشروط أربعـ)[١]ـة وعشرون حديثًا[٢].

٧١- الوصايا (والوقف)[٣] أحد وأربعون حديثًا[٤].

٧٢- الجهاد والسير مائتان وخمسة وخمسون حديثًا[٥].

٧٣- بقية (ما يتعلق بـ)ـالجهاد (أيضا)[٦] اثنان وأربعون حديثًا[٧].

---

(١) ما بين القوسين مطموس في ب.

(٢) قال الحافظ في الفتح: اشتمل كتاب الشروط من الأحاديث المرفوعة على سبعة وأربعين حديثا، الخالص منها خمسة أحاديث والبقية مكررة، والمعلق منها سبعة وعشرون طريقا أهـ أي أن العدة عشرون.

وقد عددتها فوجدتها ستة وعشرين حديثا (٢٦).

(٣) زيادة من أ.

(٤) قال الحافظ في الفتح: اشتمل كتاب الوصايا وما معه من أبواب الوقف من الأحاديث المرفوعة على ستين حديثا، المعلق منها ثمانية عشر طريقا والبقية موصولة أهـ أي أن العدة اثنان وأربعون حديثا.

قلت: وهو الصواب، فقد عددته فوجدته كذلك (٤٢) حديثا.

(٥) في ب: مائتان وخمسون حديثا، ونقل الحافظ مثل ما أثبت.

(٦) زيادة من أ.

(٧) مجموع ما ذكره الشيخ في كتاب الجهاد: مائتان وسبعة وتسعون حديثا.

لكن قال الحافظ: من قوله كتاب الجهاد إلى قوله: فرض الخمس عدة أحاديثه مائتان وأربعة وتسعون حديثا فقط أهـ.

وقال في خاتمة الجهاد في الفتح: اشتمل كتاب الجهاد من أوله إلى هنا من الأحاديث المرفوعة على ثلاثمائة وستة وسبعين حديثًا، المعلق منها أربعون طريقا، والبقية موصولة أهـ (أي أن العدة

٧٤- فرض الخمس ثمانية وخمسون حديثًا[١].

٧٥- (الجزية و)[٢] الموادعة ثلاثة وستون حديثًا[٣].

---

(٣٣٦).

وقد عددت أحاديث الجهاد من أوله إلى قوله: فرض الخمس، فبلغت أحاديثه: (٢٩٧) كما عدها الشيخ الحَمُّوِيّ، والله أعلم.

(١) قال الحافظ: هو ثلاثة وستون حديثا.

قلت: وكذلك في عدي، (٦٣) حديثا.

تنبيه: اعتمدت في عد هذا الكتاب - كما اعتمد الشيخ والحافظ - على جعل حديث مالك بن أوس بن الحدثان في قصة اختصام علي وعباس إلى عمر رضي الله عنهم حديثا واحدا، مع أن فيها مناشدة عمر لعثمان والزبير وسعد وعبدالرحمن وعلي وعباس رضي الله عنهم هل سمعتم النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا نورث..، الحديث، فقالوا: نعم، فينبغي أن يعد هذا في مسانيدهم أيضا، والله أعلم.

(٢) زيادة من أ.

(٣) قال الحافظ: بل ثمانية وعشرون فقط.

قلت: بل تسعة وعشرون (٢٩).

وقال الحافظ في الفتح في خاتمة الكتاب: اشتملت أحاديث فرض الخمس والجزية والموادعة - وهي في التحقيق بقايا الجهاد، وإنما أفردها زيادة في الإيضاح، كما أفردت العمرة وجزاء الصيد من كتاب الحج - من الأحاديث المرفوعة على مائة وستة عشر حديثا، المعلق منها سبعة عشر طريقا والبقية موصولة أهـ.

أي أنها في عده تسعة وتسعون حديثا (٩٩).

بينما هي في عدي (٦٣+٢٩=٩٢) اثنان وتسعون حديثا فقط.

٧٦- بدء الخلق: مائتا حديث وحديثان[١].

٧٧- المغازي[٢]: أربعمائة وثمانية وعشرون حديثًا.

٧٨- و(جزء)[٣] آخر بعد المغازي: مائة وثمانية وثلاثون حديثًا[٤].

---

(١) في ب: مائتان وحديثان.

(٢) في ب: الأنبياء، بدل المغازي، واتفقا في العدد.

(٣) زيادة من أ.

(٤) في نقل الحافظ: مائة وثمانية فقط.

ثم قال: لم يقع في هذا الفصل تحرير: فأما بدء الخلق، فإنما عدة أحاديثه على التحرير مائة وخمسة وأربعون حديثا.

وأحاديث الأنبياء وأوله باب قول الله عز وجل ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا ﴾ وآخره ما ذكر عن بني إسرائيل مائة وأحد عشر حديثا.

أخبار بني إسرائيل وما يليه ستة وأربعون.

المناقب وفيه علامات النبوة مائة وخمسون حديثا.

فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مائة وخمسة وستون حديثا.

بنيان الكعبة وما يليه من أخبار الجاهلية عشرون حديثا.

مبعث النبي صلى الله عليه وسلم وسيرته إلى ابتداء الهجرة ستة وأربعون حديثا.

الهجرة إلى ابتداء المغازي خمسون حديثا.

المغازي إلى آخر الوفاة أربعمائة حديث واثنا عشر حديثا.

فانظر إلى هذا التفاوت العظيم بين ما ذكر هذا الرجل واتبعوه عليه وبين ما حررته من الأصل أهـ (الهدي ص٤٦٧).

قلت: مجموع ما ذكره الحافظ: خمس وأربعون ومائة وألف، فالفرق بين العدين (١١٤٥-٧٣٨=٤٠٦) أربعمائة وستة أحاديث.

مع أن الحافظ قال في الفتح:

اشتمل كتاب بدء الخلق من الأحاديث المرفوعة على مائة وستين حديثا، المعلق منها اثنان وعشرون طريقا والبقية موصولة (أي ١٣٨).

وقال أيضا:

اشتمل كتاب المغازي من الأحاديث المرفوعة وما في حكمها على خمسمائة وثلاثة وستين حديثا، المعلق منها ستة وسبعون حديثا والباقي موصول (أي ٤٨٧).

قلت: فهذان عدان مختلفان للحافظ، وقد حررت هذا الفصل أيما تحرير فالذي تحصل لي ما يلي:

أما بدء الخلق فعدته مائة وسبعة وأربعون حديثا (١٤٧).

وأما أحاديث الأنبياء وأوله باب قول الله عز وجل ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا ﴾ وآخره ما ذكر عن بني إسرائيل: فمائة وتسعة أحاديث (١٠٩).

وأخبار بني إسرائيل وما يليه: اثنان وأربعون حديثا (٤٢).

المناقب وفيه علامات النبوة: مائة وستة وخمسون حديثا (١٥٦).

فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: مائة وتسعة وستون حديثا (١٦٩).

بنيان الكعبة وما يليه من أخبار الجاهلية: عشرون حديثا (٢٠).

مبعث النبي صلى الله عليه وسلم وسيرته إلى ابتداء الهجرة: ثمانية وأربعون حديثا (٤٨).

الهجرة إلى ابتداء المغازي: ثمانية وأربعون حديثا (٤٨).

المغازي إلى آخر الوفاة: أربعمائة وتسعون حديثا (٤٩٠).

فانظر إلى هذا التفاوت الكبير بين عدي وعد الحافظ في كتاب المغازي فقط، ولا أدري كيف اختل العدد مع الحافظ، إلا أن من قوله كتاب المغازي غزوة العسيرة إلى قوله في باب غزوة أحد: أخبرنا حسان بن حسان حدثنا محمد، الحديث، مائة حديث.

٧٩- التفسير: خمسمائة وأربعون حديثًا[١].

٨٠- [٢]فضائل القرآن: أحد وثمانون حديثًا[٣].

ومنه إلى قوله في باب غزوة الحديبية حدثنا يوسف بن عيسى حدثنا ابن فضيل: مائة حديث أخرى.

ومنه إلى قوله في باب غزوة مؤتة حدثني محمد بن أبي بكر مائة ثالثة.

ومنه إلى قوله قصة الأسود العنسي مائة رابعة.

ومنه إلى آخر الكتاب تسعون حديثا.

فالعدة إذاً أربعمائة وتسعون حديثا.

ومجموع ما ذكره الحافظ ١١٤٥ حديثا، ومجموع ما عددت: ١٢٢٩، أي أن الفرق بيننا ٨٤ حديثا.

(١) قال الحافظ: بل هو أربعمائة وخمسة وستون حديثا من غير التعاليق والموقوفات.

وقال في خاتمة الكتاب في الفتح: اشتمل كتاب التفسير على خمسمائة حديث وثمانية وأربعين حديثا من الأحاديث المرفوعة وما في حكمها، الموصول من ذلك أربعمائة حديث وخمسة وستون حديثا والبقية معلقة وما في معناه.

قلت: وهي في عدي خمسمائة حديث وسبعة أحاديث (٥٠٧)، فانظر إلى هذا التفاوت بين العدين وقد بلغ اثنين وأربعين حديثا، والله أعلم بالصواب.

(٢) قدم هنا ذكر النفقات في أ، وليس هذا محله، فأخرته إلى مكانه.

(٣) قال الحافظ في خاتمة الكتاب في الهدي: اشتمل كتاب فضائل القرآن من الأحاديث المرفوعة على تسعة وتسعين حديثا، المعلق منها وما التحق به من المتابعات تسعة عشر حديثا والباقي موصولة أهـ.

أي أن العدد ثمانون حديثا، وهي في عدي: أربعة وثمانون حديثا (٨٤).

٨١- النكاح والطلاق مائتان وأربعة وأربعون حديثًا[١].

٨٢- (النفقات اثنان وعشرون حديثًا)[٢].

٨٣- الأطعمة[٣]: سبعون حديثًا[٤].

---

(١) قال الحافظ: ويحتاج هذا الفصل أيضا إلى تحرير، فأما النكاح وحده فهو مائة وثلاثة وثمانون حديثا، والطلاق ومعه الخلع والظهار واللعان والعدد ثلاثة وثمانون أهـ.

فمجموع ما عد الحافظ: مائتان وستة وستون حديثا، أنقص من عد الشيخ اثنين وعشرين حديثا.

وأما النكاح في عدي: فمائة وثمان وسبعون حديثا (١٧٨).

وأما الطلاق وملحقاته: فثلاثة وثمانون حديثا (٨٣).

فمجموعها: (٢٦١) والله أعلم.

(٢) هكذا أثبتها في أ، وذكر النفقات في ب بعد النكاح والطلاق، واتفقا في العدد.

وقد عد الحافظ كذلك في الفتح، فقال: اشتمل كتاب النفقات من الأحاديث المرفوعة على خمسة وعشرين حديثا، المعلق منها ثلاثة أهـ.

قلت: هو كذلك في عدي أيضا (٢٣).

(٣) في أ: النفقات والأطعمة، وهو إقحام قد مر عدد أحاديث النفقات، وهذا الإقحام يصحح موضع النفقات وأنه هنا وليس في المحل الذي ذكره في أ.

(٤) قال الحافظ: الصواب تسعون بتقديم التاء المثناة على السين أهـ.

وقال في الفتح: اشتمل كتاب الأطعمة من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث واثني عشر حديثا، المعلق أربعة عشر طريقا والباقي موصول أهـ أي أن العدة ثمانية وتسعون حديثا.

قلت: بل هو واحد وتسعون حديثا (٩١).

٨٤- العقيقة: أحد عشر حديثًا[١].

٨٥- الصيد ومتعلقاته[٢]: تسعون حديثًا[٣].

٨٦- (الذبائح)[٤] والأضاحي: ثلاثون حديثًا[٥].

٨٧- الأشربة: خمسة وستون حديثًا[٦].

---

(١) قال الحافظ: بل تسعة أحاديث، وفيه غير ذلك من التعاليق والمتابعات.

قلت: وهو في عدي كذلك، فعدة هذا الكتاب (٩) أحاديث.

(٢) في ب: الصيد والذبائح وغيره..، واتفقا في العدد، ومثله في نقل الحافظ.

(٣) قال الحافظ: بل الجميع ستة وستون.

وقد خالف في الفتح فقال: اشتمل كتاب الذبائح والصيد من الأحاديث المرفوعة على ثلاثة وتسعين حديثا، المعلق منها أحد وعشرون حديثا والبقية موصولة أهـ (أي أن مجموع أحاديثه ٩٣-٢١=٧٢).

قلت: بل هو تسع وستون فقد عددته وأتقنته فإذا هو كذلك، فعدة الكتاب إذاً (٦٩) حديثا.

(٤) زيادة من أ.

(٥) هكذا قال الحافظ مع أنه خالف في الهدي، فجعل عدته: ٢٩ حديثا.

وقد عددت أحاديثه فإذا هي: ثمان وعشرون حديثا (٢٨).

(٦) قد خالف في الفتح فجعل عدة الكتاب إثنين وسبعين حديثا، حيث قال: اشتمل كتاب الأشربة من الأحاديث المرفوعة على أحد وتسعين حديثا، المعلق منها تسعة عشر طريقا والباقي موصول أهـ.

وهو على التحرير اثنان وستون حديثا لا غير (٦٢).

١- لكن فيه في باب شرب اللبن في الحديث الرابع ساق عن الأعمش عن أبي صالح أراه عن جابر الحديث ثم قال: وحدثني أبو سفيان عن جابر بهذا.

٨٨- المرضى: أحد وأربعون حديثًا[١].

٨٩- الطب: تسعة وتسعون حديثًا[٢].

٢- وفيه أيضا في باب ترخيص النبي صلى الله عليه وسلم في الأوعية، في الحديث الرابع حدثنا مسدد حدثنا يحيى.. الحديث، ثم قال: حدثني عثمان حدثنا جرير عن الأعمش بهذا.

٣- وفيه في الحديث الثاني: وقال خليفة.. الحديث، وخليفة شيخه، فهذا عددته معلقا ولم أعده، إنما أعد ما قال فيه: قال لي..

٤- وفي الباب الذي قبله الحديث المشهور: وقال هشام بن عمار حدثنا صدقة..الحديث، فهذا لم أعده أيضا.

٥- وفيه في باب الخمر من العسل، حدثنا أبو اليمان اخبرنا شعيب عن الزهري، فذكر الحديث، ثم قال: وعن الزهري قال أنس بن مالك..

٦- وفيه في الحديث الرابع من الكتاب: حدثنا أحمد بن صالح حدثنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب، فذكر الحديث ثم قال: قال ابن شهاب: واخبرني.. الحديث.

فالمعتبر في العد من هذه الأحاديث الستة أربعة، والآخران معلقان، فعدة الكتاب إذاً: ٦٢ + ٤=٦٦، والله أعلم.

(١) في ب: تأخر المرضى بعد الطب، ووقع بين الطب والمرضى في ب كلام مطموس لم أستطع أن أقرا منه غير: وعشرون حديثا، المرضى..الخ.

وسيأتي تصحيحه من نقل الحافظ في التعليقة اللاحقة.

(٢) في نقل الحافظ: تسعة وسبعون.

وقد في هذا الموضع إختلال، في نسختينا وفي أصول ا لحافظ رحمه الله فقال:

الطب تسعة وسبعون حديثا، اللباس مائة وعشرون، المرضى أحد وأربعون، اللباس أيضا مائة.

قلت: هكذا رأيته في عدة نسخ والذي في أصل الصحيح بعد الأشربة كتاب المرضى فذكر ما

٩٠- (اللباس وما يتعلق به: مائة حديث) [١].

يتعلق بثواب المريض وأحوال المرضى وعد به أربعون حديثا.

ثم قال: كتاب الطب وعدته سبعة وتسعون حديثا بتقديم السين على الباء في سبعة وبتقديم التاء على السين في التسعين.

ثم قال: كتاب اللباس فذكر متعلقات اللباس والزينة وأحوال البدن في ذلك، وختمه بأحاديث في الارتداف على الدواب، وآخره حديث الاضطجاع في المسجد رافعا إحدى رجليه على الأخرى، وعدته مائة واثنان وثمانون حديثا.

وقال في الخاتمة في الفتح: اشتمل كتاب المرضى من الأحاديث المرفوعة على ثمانية وأربعين حديثا، المعلق منها سبعة والبقية موصولة أهـ (أي ٤١ حديثا).

وقال: اشتمل كتاب الطب من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وثمانية عشر حديثا، المعلق منها ثمانية عشر طريقا والبقية موصولة أهـ (أي ١٠٠ حديث).

وقال: اشتمل كتاب اللباس من الأحاديث المرفوعة على مائتي حديث واثنين وعشرين حديثا، المعلق منها وما أشبهه ستة وأربعون حديثا والبقية موصولة أهـ (أي ١٨٦ حديثا).

قلت: فهذان عدان للحافظ.

أما كتاب المرضى الأول - وفي بعض النسخ سماه كتاب الطب - فعدته: تسعة وثلاثون حديثا فقط (٣٩)، كررت عده مرتين، فوجدته كذلك ولم أجد هذا الحديث الموفي أربعين.

وأما كتاب الطب فسبعة وتسعون حديثا كعدة الحافظ الأولى (٩٧).

وأما اللباس كما حد الحافظ: فعدته مائة وأربعة وثمانون حديثا (١٨٤).

قلت: فعدة الفقرات ٨٨، ٨٩، ٩٠: ثلاثمائة وعشرون حديثا (٣٢٠).

(١) زيادة من أ.

٩١- الآداب: مائتان وستة وخمسون حديثًا[١].

٩٢- الاستئذان: سبعة وسبعون حديثًا[٢].

٩٣- الدعوات: ستة وسبعون حديثًا.

٩٤- ومن الدعوات (أيضًا) [٣] ثلاثون حديثًا[٤].

٩٥- (الرقاق مائة حديث) [٥].

٩٦- صفة الجنة والنار: سبعة وخمسون حديثًا[٦].

٩٧- (حديث) [٧] الحوض ستة عشر حديثًا[٨].

---

(١) قال الحافظ في الفتح: اشتمل كتاب الأدب من الأحاديث المرفوعة على مائتين وستة وخمسين حديثا، المعلق منها خمسة وسبعون والبقية موصولة أهـ أي أنّ أحاديثه: مائة وواحد وثمانون حديثا.

قلت: بل هو مائتين وخمسون فقط (٢٥٠).

(٢) قال الحافظ في الفتح: اشتمل كتاب الاستئذان من الأحاديث المرفوعة على خمسة وثمانين حديثا، المعلق منها وما في معناه إثنا عشر حديثا والبقية موصولة أهـ، أي أنه ثلاثة وسبعين حديثا.

قلت: وهو في عدي سبعة وسبعون حديثا، كما عد الشيخ، والله أعلم (٧٧).

(٣) زيادة من أ.

(٤) كتاب الدعوات بأجمعه مائة وأربعة حديث (١٠٤).

(٥) زيادة من أ.

(٦) تأخر في ب ونقل الحافظ إلى ما بعد الحوض.

(٧) زيادة من ب.

(٨) قال الحافظ: لكل من كتاب الرقاق وأما صفة الجنة والنار فقد تقدم ذكرهما في بدء الخلق وعدة

٩٨- (القدر ومتعلقاته ثمانية)[١] وعشرون حديثًا[٢].

٩٩- الإيمان والنذور: أحد وثلاثون حديثًا[٣].

١٠٠- (كفارة الإيمان: خمسة عشر حديثًا[٤].

١٠١- الفرائض: خمسة وأربعون حديثًا[٥].

الرقاق على ما ذكر مائة وثلاثة وسبعون حديثا وقد حررته فزاد على ذلك أربعة أحاديث.

قلت: اشتمل الرقاق أيضا على أحاديث في الجنة والنار وعلى ذكر الحوض، وهي في الأصل غير مقسمة، فمن كتاب الرقاق إلى كتاب القدر: مائة وثمان وسبعون حديثا (١٧٨).

(١) ما بين القوسين مطموس في ب، وفي نقل الحافظ مثل ما أثبت.

(٢) قلت: بل هو ستة وعشرون حديثا (٢٦).

وكذلك قال الحافظ في الفتح: اشتمل كتاب القدر من الأحاديث المرفوعة على تسعة وعشرين حديثا، المعلق منها ثلاثة والبقية موصولة أهـ.

(٣) قال الحافظ: هو أحد وثمانون أهـ.

قلت: فهذا تصحيف قديم فيما يظهر، لكن الكتاب في عدتي خمسة وثمانون حديثا (٨٥).

(٤) قال الحافظ: بل ثمانية عشر أهـ

وقال في الفتح: اشتمل كتاب الأيمان والنذور والكفارة والملحقة به من الأحاديث المرفوعة على مائة وسبعة وعشرين حديثا، المعلق منها فيه وفيما مضى ستة وعشرون والبقية موصولة أهـ أي أنَّ أحاديثه ١٠١.

قلت: وهذا الكتاب ثمانية عشر حديثا في عدي كذلك، فمجموع الأيمان مع كفاراتها (١٠٣) مائة وثلاثة أحاديث.

(٥) قال الحافظ: ستة وأربعون أهـ.

١٠٢- الحدود: ثلاثون حديثًا[١].

١٠٣- المحاربين: اثنان وخمسون حديثًا[٢].

١٠٤- الديات أربعة وخمسون حديثًا)[٣].

١٠٥- ترك الحيل: ثلاثة وعشرون حديثًا[٤].

١٠٦- (استتابة المرتدين عشرون حديثًا)[٥].

قلت: بل هو سبع و أربعون (٤٧).

(١) قال الحافظ: بل اثنان وثلاثون أهـ.

وهو كما قال الحافظ فقد عددته فوجدته كذلك (٣٢).

(٢) في هذا الكتاب اختلاف في العد، فهو اثنان وخمسون حديثا، إلا إن عددت حديث ابن عباس رضي الله عنهما في قصة التلاعن ثم قول الرجل: أهي التي قال النبي صلى الله عليه وسلم: لو رجمت أحدا بغير بينة.. الحديث، حديثين، وهذا متجه لأنهما حديثان بإسناد واحد، فإذا عددته زادت العدة حديثا، إلا أن الحافظ ومن قبله الحَمُّوِيّ لم يعداه، والله أعلم.

(٣) ما بين القوسين قد أكلته الأرضة في ب فلم أستطع قراءته، وما أثبت يوافق نقل الحافظ عن الشيخ، وقد كرر الحافظ هذا العد في فتح الباري.

وعدد أحاديثه في عدي سبع وخمسون حديثا (٥٧)، ولا أدري من أين دخل الخلل على عد الحافظ، والله أعلم.

(٤) قال الحافظ: بل ثمانية وعشرون.

قلت: وهكذا هو في عدي، فعدة هذا الكتاب إذاً (٢٨).

وقد تأخر هذا في ب وعند الحافظ إلى ما بعد الإكراه.

(٥) زيادة من أ وقد ثبتت في نقل الحافظ.

١٠٧- التعبير ستون حديثًا[١].

١٠٨- الفتن ثمانون حديثًا[٢].

١٠٩- الأحكام اثنان وثمانون حديثًا[٣].

١١٠- الإكراه ثلاثة عشر حديثًا[٤].

١١١- الأماني: اثنان وعشرون حديثًا[٥].

١١٢- إجازة خبر الواحد تسعة عشر حديثًا[٦].

وهذه العدة صحيحة، فأحاديث هذا الكتاب إذاً(٢٠) حديثا.

(١) قال الحافظ: وثلاثة.

قلت: وهكذا هو في عدي، فعدة هذا الباب إذاً (٦٣) حديثا.

(٢) قال الحافظ: وحديثان.

قلت: وهو كما قال الحافظ فعدة هذا الكتاب إذاً (٨٢) حديثا.

(٣) بل أربعة وثمانون حديثا (٨٤).

(٤) قال الحافظ: بل إثنا عشر أهـ.

قلت: وهو الصواب، فعدة الكتاب(١٢).

تقدم في ب وعند الحافظ قبل ترك الحيل.

(٥) قال الحافظ: بل عشرون من غير المعلق.

قلت: بل هو واحد وعشرون، فعدة هذا الكتاب إذاً (٢١) حديثا.

(٦) قال الحافظ: بل اثنان وعشرون.

قلت: كذلك هو في عدي (٢٢).

١١٣- الاعتصام: ستة وتسعون حديثًا[1].

إلا أن البخاري قال في الحديث العشرين منه: حدثنا علي بن الجعد أخبرنا شعبة (ح) و حدثني إسحاق أخبرنا النضر أخبرنا شعبة عن أبي جمرة قال: كان ابن عباس.

فعده الحافظ حديثين فيما يظهر، مع أنه عد كتاب الأماني عشرين حديثا، وفيه: بعد ذكر حديث عثمان بن أبي شيبة في باب تمني القرآن، قال البخاري: حدثنا قتيبة حدثنا جرير بهذا.

لم يعده الحافظ هناك، والله أعلم.

وعد الحافظ هنا لا يتفق مع عده في الفتح فقد قال هناك: اشتمل كتاب الأحكام وما بعده من التمني وإجازة خبر الواحد من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وثلاثة وستين حديثا، المعلق منها وما في حكمه سبعة وثلاثون طريقا وسائرها موصول أهـ

أي أن عدد الموصول: ١٢٦ حديثا، بينما هنا، قرر أن الأحكام ٨٢، والأماني ٢٠، وخبر الواحد ٢٢، فالمجموع: ١٢٤.

والنقص عند الحافظ هنا في الأماني وفي الاحكام، والصحيح ما ذكره في الفتح، فمجموع هذه الثلاثة إذاً (١٢٧) حديثا.

(١) قال الحافظ: بل ثمانية وتسعون.

قلت: قد عد الحافظ إسنادين معطوفين، فزاد عدده حديثان.

الأول: حدثنا عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت لعبد الله بن الزبير: ادفني مع صواحبي، الحديث ثم قال: وعن هشام عن أبيه: أن عمر أرسل إلى عائشة ائذني لي أن أدفن مع صاحبي.

والثاني: آخر حديث في الكتاب: حدثني محمد بن حرب حدثنا يحيى بن أبي زكرياء الغساني عن هشام عن عروة عن عائشة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس فحمد الله، الحديث، ثم قال: عن عروة قال لما أخبرت عائشة بالأمر قالت: يا رسول الله أتأذن لي..، الحديث.

١١٤- التوحيد وعظمة الرب (جل وعلا)[١] وغير ذلك إلى آخر(ه) ستة وسبعون حديثًا[٢].

وقد عد الحافظ قوله: حدثنا يحيى حدثنا ابن عيينة، عن منصور بن صفية، عن أمه، عن عائشة: أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم (ح) و حدثنا محمد هو ابن عقبة، حدثنا الفضيل بن سليمان النميري البصري، حدثنا منصور بن عبد الرحمن بن شيبة، حدثتني أمي، عن عائشة رضي الله عنها: أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الحيض، حديثين.

وبقي على هذا المنهج أن يعد قوله: حدثنا قتيبة، عن ليث، عن نافع، عن ابن عمر(ح) و حدثني إسحاق، أخبرنا عيسى وابن إدريس وابن أبي غنية، عن أبي حيان، عن الشعبي، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت عمر على منبر النبي صلى الله عليه وسلم، حديثين أيضا.

فتلخص لي بعد عده أكثر من مرتين أن عدة هذا الكتاب: مائة حديث وحديث، (١٠١).

وقد وافق عدي هذا عد الحافظ في الفتح فقد قال: اشتمل كتاب الاعتصام من الأحاديث المرفوعة وما في حكمها على مائة وسبعة وعشرين حديثا، المعلق منها وما في معناه من المتابعة ستة وعشرون حديثا وسائرها موصول.

قلت: فإذا طرح المعلق إذ هو ليس على شرطنا في العد كان العدد مائة حديث وحديث واحد.(١٢٧- ٢٦=١٠١).

إلا أنني عددت قول البخاري في باب قوله النبي صلى الله عليه وسلم لا تسألوا أهل الكتاب..: وقال أبو اليمان: أخبرنا شعيب فساق إسناده إلى معاوية: وذكر كعب الأحبار.. الحديث، فليس فيه شيء من المرفوع، وقد عددته، ولا أدري أعده الحافظ في الفتح أم لا، والله أعلم.

(١) زيادة من أ.

(٢) في ب: التوحيد وعظمة الرب وغير ذلك: مائة وسبعون حديثا.

وفي نقل الحافظ: التوحيد إلى آخر الكتاب: مائة وتسعون حديثا وأقره.

الخاتمة كما في النسخة ب:

[إلى آخر الجامع سبعة آلاف ومائتا حديث وخمسة وسبعون حديثًا كما ذكر، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه].

الخاتمة كما في النسخة أ:

[فالجملة: سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثًا كما ذكروا معنى هذا بالتكرار في ذلك[1].

وأما بإسقاط المكرر فإنه أربعة آلاف حسب ولا غير.

قلت: وهو كذلك في عدي فعدة هذا الكتاب(١٩٠).

(١) هكذا هو في جمعهم: ٧٢٧٥ حديثا.

وقال الحافظ: فجميع أحاديثه بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات على ما حررته وأتقنته سبعة آلاف وثلاث مائة وسبعة وتسعون حديثا، فقد زاد على ما ذكروه مائة حديث واثنان وعشرون حديثا، على أنني لا أدعي العصمة ولا السلامة من السهو، ولكن هذا جهد من لا جهد له، والله الموفق أهـ (٧٣٩٧).

قال ابن فارس: وهو في عدي سبعة آلاف وثلاثمائة وتسعة عشر حديثا (٧٣١٩)، وهذا أيضا جهد من لا جهد له، لا أدعي فيه العصمة، ولا السلامة من السهو والخطأ، وقد هداني الله إليه، فإن يكن صوابا فالحمد لله، وإن يكن الأخرى فاستغفر الله وأتوب إليه، والله أعلم.

وأحاديث مسلم: بإسقاط المكرر أربعة آلاف وستون حديثًا.

وأخرج أبو داود في سننه أربعة آلاف حديث وثمانمائة حديث.

وَجُمْلَةُ من روى البخاري ومسلم عنهم من الصحابة رضي الله عنهم في الصحيحين من الرجال والنساء اتفاقا وانفرادا مائتان وأربعة وستون نفراً.

والله أعلم][1].

---

(١) محتويات هذه الخاتمة هو من كتاب جواب المتعنت، وليست من عد الحَمُّوِيّ.

أما عدد مسلم، فالذي ذكره ابن طاهر هو المعتمد عند المتأخرين، كالنووي في زياداته على ابن الصلاح، لكنه لم يجزم، وقال: ومسلم بإسقاط المكرر نحو أربعة آلاف أهـ.

وقد ذكر الشيخ تقي الدين هذه المسألة في صيانة مسلم، وقال (٩٩): روينا عن أبي قريش الحافظ رحمه الله وإيانا، قال: كنت عند أبي زرعة الرازي، فجاء مسلم بن الحجاج، فسلم عليه، وجلس ساعة، فتذاكرا، فلما أن قام قلت له: هذا جمع أربعة آلاف حديث في الصحيح، فقال أبو زرعة: فلمن ترك الباقي؟.

أراد والله أعلم أن كتابه هذا أربعة آلاف حديث أصول دون المكررات أهـ.

وقال الذهبي (في السير ١٢/ ٥٦٦، ٥٧١):قال أحمد بن سلمة: هو اثنا عشر ألف حديث.

قال الذهبي: يعني بالمكرر بحيث إنه إذا قال: حدثنا قتيبة، وأخبرنا ابن رمح يعدان حديثين اتفق لفظهما، أو اختلف في كلمة اهـ.

وأول محاولة جادة لعد أحاديث مسلم - ربما - هي محاولة المستشرق ونسنك لما عد أحاديث كل كتاب من صحيح مسلم على حياله في أول مفتاح كنوز السنة، وكذلك صنع بالموطأ.

ولما جمعت هذه الكتب تحصل أن عدد أحاديثه: خمسة آلاف وسبعمائة وواحد وثمانون حديثا (٥٧٨١)، وهذا مقصور على الأصول دون المتابعات، مع أن في عده بعض الوهن.

وأما طبعة الاستاذ محمد فؤاد عبدالباقي فإن عدد الأحاديث عنده بإسقاط المكررات ثلاثة آلاف وثلاثة وثلاثون حديثا (٣٠٣٣)، فانظر مبلغ التفاوت بينهما، ويحتاج صحيح مسلم بعد إلى عد دقيق.

فائدة: قال الاستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله (في فهارس صحيح مسلم ٥/ ٦٠١): كرر مسلم في صحيحه ١٣٧ حديثا في مواضع متعددة منها ٧١ حديثا يضع الحديث منها في كتاب غير الكتاب الذي وضع الحديث فيه لأول مرة أهـ.

قلت: وهذا من عجيب ما وقع في الصحيح.

وأما أحاديث أبي داود:

فتختلف النسخ المطبوعة في عده، ففي نسخة الأستاذ عزة عبيد الدعاس عدد أحاديثه: ٥٢٧٤ حديثا، وفي بعضها الآخر: ٤٥٩٠ حديثا، فهكذا تتفاوت النسخ المطبوعة في العد، والله أعلم.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس الكتاب

المقدمة ٥
مراحل عد صحح البخاري ٧
ترجمة الحمويي صاحب الكتاب ٩
روايته للكتب ١٢
التعريف بكتابه هذا ١٥
عدد أحاديثه بلا تكرار ٢١
النسخ المعتمدة ٢٤
النص المحقق ٢٧
خواتم النسخ ٦٣
عدد أحاديث مسلم ٦٤
عدد أحاديث أبي داود ٦٤
الفهرس ٦٧

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

عدد جميع حديث الجامع الصحيح للبخاري

رحمه الله ونفعنا به آمين

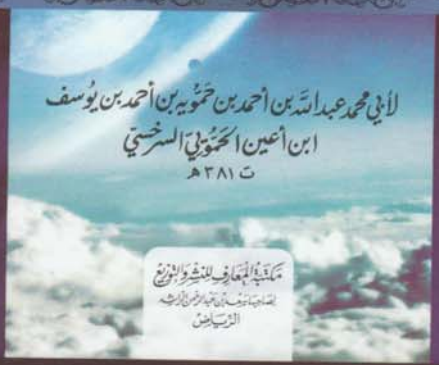

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع
لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد
الرياض

9 786038 028209